حتى مش بالصورة

المرأة ومرآة الإعلام

madanyat FOR EQUALITY للمساواة

OXFAM أوكسفام

إعداد:

ندى صالح عنيد – مؤسسة ومديرة منظمة مدنيات للمساواة

رودولف زغيب – منسق برامج وباحث في منظمة مدنيات للمساواة

المساهمين:

ريان بركات، مدير فني ومصمم الغلاف والتصميم الغرافيكي للكتاب.

الجهة المنفذة:

مدنيات للمساواة

تنويه:

أُنجزت هذه الدراسة بدعم مالي وتقني من منظمة أوكسفام. وتعكس الآراء والاستنتاجات الواردة فيها وجهة نظر المؤلفين حصراً، ولا تعبّر بالضرورة عن الموقف الرسمي لمنظمة أوكسفام.

جدول المحتويات

الملخّص ١
المقدمة ٢
المنهجيّة..... ٤
أ. رصد الإعلام ٤
ب. رصد الأحداث ٥
ج. المقابلات المعمّقة ٦
د. الاعتبارات الأخلاقية..... ٦
حدود الدراسة ٧
النتائج الرئيسة..... ٨
أ. رصد الأحداث ٨
ب. رصد الإعلام ٢٢
ج. المقابلات المعمّقة ٤٧
الخاتمة..... ٥٩

الملخّص

استنادًا إلى إصدار «حتى مش بالصورة » (٢٠٢٥)، الذي تتبّع إقصاء النساء عن المشهد السياسي في لبنان منذ اتفاق الطائف، تتوجّه هذه الدراسة اللاحقة إلى شاشات التلفزيون والمنصّات العامة في البلاد. فهي تبحث في كيفية تمثيل النساء، أو استمرار غيابهن، في أبرز الاستحقاقات السياسية والبرامج الحوارية والفعاليات الوطنية التي تُشكّل الخطاب السياسي.

من خلال رصدٍ إعلامي وإجراء مقابلات مع مصادر رئيسية من منتجين ومحررين وصحافيين، تقيس الدراسة حضور النساء كضيفات وخبيرات وقائدات، وتستكشف العوائق البنيوية والتحريرية التي تحدّ من مشاركتهن.

وتهدف الدراسة إلى إنتاج معطيات قائمة على الأدلة تُسهم في توجيه السياسات والممارسات الإعلامية نحو تمثيل أكثر توازنًا بين النساء والرجال في الحياة العامة في لبنان.

المقدمة

تناول الإصدار الأول من «ليس حتى في الصورة» الإقصاء المستمر للنساء من الساحات السياسية الرسمية في لبنان. ومن خلال تحليل صور مفاوضات السلام، والحوارات الوطنية، والمراسم الرسمية على مدى أكثر من ثلاثة عقود، سلّط الضوء على غياب بصري ورمزي عكس تهميش النساء عن عمليات صنع القرار.

ينطلق هذا الإصدار على ذلك العمل من خلال نقل التركيز إلى الفضاءات الإعلامية التي أصبحت اليوم ساحات مركزية للنقاش السياسي وصناعة الأجندة في لبنان. فمع تزايد دور المنصات الرقمية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة في تشكيل الخطاب العام، لا يزال حضور النساء فيها محدودًا. إذ تستضيف البرامج الحوارية التلفزيونية ضيوفًا من الرجال في الغالب، وعندما تُستضاف النساء، يُطلب منهن غالبًا التعليق على قضايا اجتماعية بدلًا من تناول ملفات القرار السياسي أو الاقتصادي. وبالمثل، نادرًا ما تتضمن المؤتمرات الوطنية والفعاليات العامة التي تؤثر في المسار السياسي للبنان متحدثات رئيسيات أو أصواتًا نسائية في مواقع التأثير.

وعليه، توسّع هذه الدراسة نطاق التفويض البحثي الأصلي. فبدلًا من الاكتفاء بتحليل الأرشيف الفوتوغرافي للأحداث السياسية، تتناول في الزمن الراهن كيفية إنتاج الحضور السياسي وإعادة إنتاجه ضمن المشهد الإعلامي اللبناني.

لا تزال القنوات التلفزيونية تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل التصورات العامة حول مشاركة النساء في الحياة السياسية، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في السياق اللبناني، حيث يظل الإعلام المرئي ساحة رئيسية لتحديد من يُعترف به كفاعل سياسي مشروع. ورغم أن وسائل التواصل الاجتماعي وسّعت مساحات الظهور والتعبير الذاتي، فإن الظهور التلفزيوني يحتفظ بسلطة رمزية وانتشار واسع، لا سيما لدى صناع القرار والفئات الأكبر سنًا. فالحضور في البرامج الحوارية في أوقات الذروة يمنح شكلًا من أشكال الشرعية المؤسسية التي لم تتمكن المنصات الرقمية بعد من مضاهاة تأثيرها بالكامل.

استنادًا إلى تحليل نوعي وكمي لبرامج حوارية وطنية مختارة، هي «صار الوقت»، و«٢٠-٣٠»، و«هلق شو»، ترصد الدراسة أنماطًا تعكس الديناميات الأوسع قيد البحث. وهي تطرح أسئلة جوهرية: من يُدعى للكلام؟ من يؤطر النقاش السياسي؟ ومن يُستبعد بصورة منهجية؟ ومن خلال مقارنة التمثيل الإعلامي بالمشاركة في التجمعات الوطنية الكبرى، توثق الدراسة ليس فقط الفجوات العددية، بل أيضًا الآليات النوعية التي يُطبع من خلالها الإقصاء ويُعاد إنتاجه.

استمرارًا لنهج التقرير الأول، يضع «حتّى مش بالصورة ٢» مفهوم الظهور في صلب معادلة السلطة. فالصور ووقت البث معًا يحددان شرعية الفاعل السياسي؛ وعندما تُقصى النساء منهما، تُقصى وجهات نظرهن من الذاكرة العامة ومن دوائر اتخاذ القرار الوطني. وبالاستناد إلى البيانات والمقابلات والتحليل الإعلامي المقارن الواردة في هذه الدراسة، ينتقل التقرير من توثيق الإقصاء إلى تحديد الآليات التي تُبقيه قائمًا، ونقاط الدخول الممكنة لتحدّيه.

المنهجيّة

تشكّل هذه الدراسة امتدادًا للدراسة السابقة التي وثّقت إقصاء النساء من الفعاليات السياسية في لبنان، وذلك من خلال توسيع نطاق التحليل ليشمل المساحات الإعلامية المعاصرة التي يصاغ فيها النقاش السياسي وتطرح عبرها معايير الشرعية. فبينما اعتمد الجزء الأول بشكل أساسي على الأرشيف الفوتوغرافي لتوثيق الغياب التاريخي للنساء عن المشهد السياسي الرسمي، تعتمد الدراسة الحالية منهجية مختلطة تجمع بين التحليل البصري، والرصد الكمي وتحليل المضمون النوعي. وقد نُفّذت على مدى تسعة أشهر، من أيار/مايو ٢٠٢٥ حتى شباط/فبراير ٢٠٢٦.

تعتمد الدراسة مقاربة منهجية مختلطة تجمع بين الرصد الإعلامي، وتوثيق الفعاليات، وإجراء مقابلات مع مُطلعين رئيسيين. ويتيح هذا التصميم إجراء تحليل كمي ونوعي لتمثيل النساء، والعوامل المؤثرة فيه، والعوائق البنيوية التي تُسهم في استمرار تهميشهن في الحياة العامة.

أ. رصد الإعلام

يركّز أحد المكوّنات الأساسية للدراسة على البرامج الحوارية السياسية التي تُبث في أوقات الذروة، نظرًا لكونها من أكثر المنصات تأثيرًا في تشكيل الرأي العام والخطاب السياسي.

تشمل عيّنة الرصد ١٢ حلقة من برامج لبنانية رائدة هي:

- صار الوقت (MTV)
- عشرين ٣٠ (LBCI)
- هلق شو؟ (الجديد)

على أن تُحلَّل قبل استكمال فترة البحث.

وقد تم اختيار هذه البرامج استنادًا إلى ثلاثة معايير رئيسية:

(١) تحقيقها نسب مشاهدة مرتفعة بشكل منتظم خلال أوقات الذروة، بما يضمن وصولًا واسعًا إلى الجمهور؛

(٢) بثّها عبر قنوات وطنية كبرى ذات توجهات تحريرية متمايزة، بما يتيح تمثيلًا عابرًا للقنوات؛

(٣) دورها المعترف به كمنصّات مركزية للنقاش السياسي، حيث يظهر فيها بانتظام مسؤولون منتخبون، وممثلو أحزاب، وشخصيات مؤثرة في صنع السياسات.

وتجعل هذه العوامل مجتمعةً من هذه البرامج ساحاتٍ محورية لتحليل أنماط الظهور السياسي والتمثيل في الفضاء العام اللبناني.

وقد جرى ترميز كل حلقة بشكل منهجي باستخدام استمارة رصد مُنظّمة طوّرتها «مدنيات»، تتضمن متغيّرات من بينها :

- جنس/نوع المضيف؛
- عدد الضيوف بحسب الجنس؛
- الصفة المهنية (سياسي/ة، خبير/ة، صحافي/ة، ناشط/ة، إلخ)؛
- توزيع وقت المداخلة؛
- المحور الموضوعي للنقاش؛
- التمثيل البصري، بما في ذلك حضور النساء في المواد الترويجية أو في ترتيب الجلسات داخل الاستوديو.

ويهدف هذا المكوّن إلى رصد الاتجاهات المتعلقة بمشاركة النساء كضيفات وخبيرات، إضافة إلى تحليل أنماط تشكيل الحضور الجندري على الشاشة من قبل المنتجين والمقدّمين.

ب. رصد الأحداث

حفاظًا على الاستمرارية مع المنهجية البصرية المعتمدة في «ليست حتى في الصورة» الأول، توثّق الدراسة الحالية أيضًا أربع فعاليات وطنية كبرى عُقدت بين أيار/مايو ٢٠٢٥ وشباط/فبراير ٢٠٢٦.

تم جمع الصور الفوتوغرافية لكل فعالية وتحليلها لتقييم مدى حضور النساء، وأدوارهن في التحدث، ومواقعهن القيادية. وشمل التحليل المؤشرات الآتية:

- العدد الإجمالي للمتحدثين ونسبة النساء المشاركات؛
- نوع المشاركة (صاحبة قرار، متحدثة، مديرة جلسة، منظّمة)؛
- مستوى الحضور البصري في الصور الرسمية والتغطية الإعلامية.

ويشكّل هذا المكوّن حلقة وصل مقارنة مع الدراسة السابقة، لبيان ما إذا كان حضور النساء في فضاءات صنع القرار العام قد شهد تطورًا منذ اتفاق الطائف (١٩٨٩–١٩٩٠) وحتى شباط/فبراير ٢٠٢٦، أم لا يزال إلى حدّ كبير حضورًا رمزيًا.

ج. المقابلات المعمّقة

بالتوازي مع الرصد الإعلامي، تُجري الدراسة مقابلات معمّقة مع ٦ الشخصيات البارزة في المشهد الإعلامي اللبناني، من بينهم صحافيون ومنتجون ورؤساء تحرير.

تتناول هذه المقابلات الممارسات التحريرية، ومعايير اختيار الضيوف، والمواقف المؤسسية تجاه مشاركة النساء في البرامج السياسية. وقد أُنجز عدد من المقابلات حتى الآن، فيما من المقرّر إجراء مقابلات إضافية خلال الأشهر المقبلة.

نماذج عن الأسئلة الموجّهة:

- كيف تختار المؤسسات الإعلامية ضيوفها للبرامج السياسية؟
- ما العوائق التي تحدّ من ظهور النساء كخبيرات أو معلّقات سياسيّات؟
- إلى أي مدى تُصوَّر النساء كصانعات قرار في التغطية الإعلامية السياسية؟
- ما الإجراءات التي يمكن أن تُعزّز التوازن الجندري في الإعلام اللبناني؟

تُكمل نتائج هذه المقابلات بيانات الرصد، وتُسهم في فهم أعمق للآليات التي تنتج أو تُقيّد ظهور النساء في الإعلام.

د. الاعتبارات الأخلاقية

تلتزم الدراسة بمبادئ البحث الأخلاقي التي تعتمدها «مدنيات». وتتم مشاركة المُستجيبين في المقابلات طوعًا، مع احترام سريّتهم عند الطلب. كما تُنفّذ جميع عمليات الرصد وجمع البيانات بشفافية، بحساسية جندرية، وبما يضمن احترام حرية التعبير.

حدود الدراسة

على الرغم من أن هذه الدراسة تقدّم تحليلًا منهجيًا ومتعدد المستويات لتمثيل النساء في الإعلام اللبناني وفي الفعاليات الوطنية، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى عدد من الحدود المنهجية.

أولًا، يركّز مكوّن الرصد الإعلامي على عيّنة محدّدة من البرامج الحوارية السياسية في أوقات الذروة خلال فترة زمنية معيّنة. ورغم اختيار هذه البرامج استنادًا إلى نسب المشاهدة المرتفعة ودورها في صناعة الأجندة الوطنية، فإن العيّنة لا تشمل كامل المشهد الإعلامي اللبناني. إذ لم يشمل الرصد بشكل منهجي نشرات الأخبار، أو البرامج الصباحية، أو المنصّات الرقمية، أو القنوات ذات الطابع المحلي أو الإقليمي.

ثانيًا، يتيح عدد الحلقات التي تم تحليلها (١٢ حلقة) رصد أنماط متكررة وبنيوية، لكنه لا يدّعي الشمول الإحصائي الكامل. وعليه، تعكس النتائج اتجاهات وهيكليات قائمة ضمن العيّنة المختارة، من دون أن تمثل مسحًا كميًا شاملًا لجميع المضامين السياسية المتلفزة خلال فترة البحث.

ثالثًا، وثّق رصد الفعاليات الوطنية عددًا من الأحداث البارزة التي عُقدت بين أيار ٢٠٢٥ وشباط ٢٠٢٦. ورغم اختيار هذه الأحداث لأهميتها السياسية، لم تشمل الدراسة الفعاليات الأصغر حجمًا أو تلك ذات الطابع المحلي، والتي قد تظهر أنماط تمثيل مختلفة.

رابعًا، توفّر مقابلات المصادر الرئيسية (KIIs) فهمًا معمّقًا للممارسات التحريرية والمواقف المؤسسية، غير أنها تعبّر عن وجهات نظر عدد محدود من الفاعلين الإعلاميين البارزين. وكما هو الحال في جميع المقابلات النوعية، قد تتأثر الإجابات بالموقع المهني أو بالانتماء المؤسسي أو بالإطار القيمي الذي ينطلق منه المجيبون.

وأخيرًا، تركّز الدراسة على توثيق أنماط الظهور والإقصاء، لكنها لا تقيس بشكل كمي تصورات الجمهور، ولا تقيّم الأثر المباشر لتمثيل النساء على نتائج الانتخابات أو على اتجاهات الرأي العام على المدى الطويل. وتشكل هذه الجوانب مجالات بحثية مهمة يمكن تطويرها مستقبلًا.

إن الإقرار بهذه الحدود لا ينتقص من أهمية نتائج الدراسة، بل يوضّح نطاقها وحدودها المنهجية، ويعزّز مصداقيتها كتحليل قائم على الأدلة الاتجاهات البنيوية التي تحكم تمثيل النساء في المشهد السياسي والإعلامي في لبنان.

النتائج الرئيسة

أ. رصد الأحداث

الانتخابات البلدية ٢٠٢٥

خطوة إلى الأمام، ولكن بعيدًا عن المساواة

في الانتخابات البلدية لعام ٢٠٢٥، حصلت النساء على نسبة ١٠,٣٧ ٪ من مقاعد المجالس البلدية في مختلف أنحاء لبنان، بزيادة ملحوظة عن نسبة ٥,٤ ٪ المسجلة في عام ٢٠١٦. ورغم أن هذا التقدم يُعدّ تحسّنًا لافتًا، إلا أنه لا يزال أدنى بكثير من المعدّل العالمي وبعيدًا عن تحقيق تكافؤ فعلي. وقد شكّلت النساء ١٢ ٪ من إجمالي المرشحين، مقارنة بـ٧ ٪ في الدورة الانتخابية السابقة.

أما في مجالس المخاتير (وهم المسؤولون الإداريون المنتخبون محليًا)، فقد بلغت نسبة تمثيل النساء ١٦,٤ ٪ . غير أنه عندما يتعلق الأمر بمنصب المختار نفسه، لم تتجاوز نسبة النساء ٢,٤٢ ٪ من إجمالي هذه المواقع، ما يسلّط الضوء على محدودية وصول النساء إلى مواقع صنع القرار المؤثرة على المستوى المحلي.

هذه الفجوة ليست عرضية. فدور المختار متجذّر بعمق في شبكات الزبائنية المحلية، والامتداد العائلي، وسلطة تسجيل الأراضي، ووساطة النزاعات وهي مجالات هيمن عليها الرجال تاريخيًا. وعلى عكس مقاعد المجالس البلدية التي تُخاض عبر لوائح حزبية، غالبًا ما تتأثر مناصب المختار بهياكل قوة غير رسمية وتسلسلات اجتماعية تفضّل الشخصيات الذكورية التقليدية الراسخة. ونتيجة لذلك، قد تشارك النساء في مجالس المخاتير، لكنهن نادرًا ما يصلن إلى موقع السلطة المركزية المرتبط بالمنصب نفسه.

تكشف هذه الأرقام عن نمط مستمر: فبينما يزداد إدراج النساء على اللوائح الانتخابية، نادرًا ما يتم دعمهن للوصول إلى مواقع قابلة للفوز.

فعلى سبيل المثال، في مدينة طرابلس، ثاني أكبر مركز حضري في لبنان، ترشّحت ٢٢ امرأة، إلا أنه لم يتم انتخاب أي منهن.

ومن دون إصلاحات هيكلية، مثل اعتماد كوتا جندرية مُلزمة، تشير التقديرات إلى أن لبنان سيحتاج إلى أكثر من خمسة عقود للوصول حتى إلى نسبة ٣٠ ٪ من تمثيل النساء على المستوى البلدي.

المصدر: موقع الوفاق نيوز، استُرجع من
https://www.alwifaknews.com/archives/126340#google_vignette

المصدر: بيروت توداي، استُرجع من
https://beirut-today.com/

إقصاء النساء

في «العهد الجديد» لعام ٢٠٢٥

بعد سنوات من الجمود السياسي، دخل لبنان ما سُمّي بـ«العهد الجديد» مطلع عام ٢٠٢٥، مع انتخاب الرئيس جوزيف عون في كانون الثاني/يناير وتشكيل حكومة جديدة برئاسة نواف سلام في شباط/فبراير. وقد علّق كثيرون آمالًا على أن يشكّل هذا التحوّل مدخلًا إلى نموذج حوكمة أكثر شمولًا، إلا أن النساء ما زلن في موقع التهميش إلى حدّ كبير.

معطيات أساسية:

- ضمّت الحكومة الجديدة ٥ وزيرات فقط من أصل ٢٤ وزيرًا. ورغم أن ذلك يُعدّ تحسّنًا مقارنة بالحكومة السابقة برئاسة نجيب ميقاتي (وزيرة واحدة من أصل ٢٤)، إلا أنه يبقى دون المستوى الذي سُجّل في حكومة حسان دياب عام ٢٠٢٠ (٦ وزيرات من أصل ٢٠)، ولا يزال بعيدًا عن التمثيل العادل.
- رغم الخطاب العلني حول الإصلاح، لم يُقرّ أي قانون كوتا جندرية مُلزم، سواء في الانتخابات النيابية أو البلدية.
- واللجان الوطنية، وهيئات الإصلاح.

تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان ونوابه

وأهمية دورهم في الإصلاح المالي والمصرفي

في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٢٥، أدّى نواب حاكم مصرف لبنان الأربعة اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية جوزاف عون، بحضور وزير المالية ياسين جابر وحاكم مصرف لبنان كريم سعيد. وجميع المعيّنين الأربعة هم من الرجال: وسيم منصوري (النائب الأول)، مكرم بو ناصر (النائب الثاني)، سليم شاهين (النائب الثالث)، وغابي شينويان (النائب الرابع).

المصدر: This is Lebanon، استُرجع من
https://www.thisislebanon.com/lebanon/554748/

لم تشمل التعيينات أي امرأة، كما لم توفّر قدراً كافياً من الشفافية بشأن المعايير أو الآليات التي استندت إليها عملية الاختيار، والتي بدت وكأنها اتبعت ممارسات المحاصصة السياسية والطائفية المعهودة بدلاً من اعتماد مقاربة شفافة قائمة على الكفاءة. عملياً، اعتمد حاكم المصرف المركزي على أسماء مقدّمة من الجهات السياسية، مع توزيع المرشحين وفق الانتماء الطائفي، انسجاماً مع ترتيبات تقاسم السلطة المكرّسة منذ اتفاق الطائف، وهو الاتفاق المبرم عام ١٩٨٩ الذي أنهى الحرب الأهلية ورسّخ التوازن الطائفي في مؤسسات الدولة.

ومن المهم الإشارة إلى أنه طوال تاريخ مصرف لبنان، لم يشهد لبنان تعيين أي امرأة في منصب الحاكم أو نائب الحاكم، ما يعكس فجوة جندرية مستمرة على أعلى مستويات صنع القرار المالي والنقدي.

في ظل غياب نظام ترشيح واضح وموحّد يستند إلى الكفاءة والنزاهة والمساءلة، يُرجّح أن تستمر هذه الأنماط. إذ لا تزال الأعراف غير الرسمية تتقدّم على المعايير الموضوعية، ما يؤدي غالباً إلى استبعاد نساء ذوات كفاءة عالية لصالح مرشحين ذكور أقل تأهيلاً، فقط للحفاظ على التوازنات السياسية القائمة. وغالباً ما يُصوَّر أي سعي إلى الطعن في هذه الأعراف على أنه «تهديد وجودي» للنظام نفسه.

تُضعف هذه الدينامية جودة وصدقية التعيينات العامة، وتطرح مخاطر ملموسة على حوكمة السياسات المالية والنقدية، لا سيما في وقت يحتاج فيه لبنان بشكل ملحّ إلى إصلاح مؤسساتي بعد سنوات من الانهيار الاقتصادي. ومن خلال إعطاء الأولوية للممارسات الموروثة على حساب المصلحة العامة، يكرّس النظام حالة الجمود، ويُضعف فرص الإصلاح، ويواصل إقصاء النساء بشكل غير متناسب عن مواقع صنع القرار، لتبقى مرة أخرى خارج الصورة.

التشكيلات القضائية الجديدة

المصدر: ليبانون ديبات، استُرجع من
https://www.lebanondebate.com/article/

بعد ما يقارب ثماني سنوات على آخر تعيينات قضائية شاملة، وافق وزير العدل ومجلس الوزراء على مجموعة جديدة وواسعة من الترشيحات القضائية، في خطوة شكّلت إعادة هيكلة مهمة لعدد من الهيئات القضائية الأساسية. وقد جرت هذه العملية في سياق اتسم بقدر ملحوظ من التكتم ومحدودية الشفافية العامة. وكما هو الحال غالبًا في الممارسة المؤسسية في لبنان، عكست الاختيارات النهائية توازنات تقاسم النفوذ السياسي والطائفي، الأمر الذي انعكس بدوره على توزيع المواقع القيادية والتمثيل داخل السلطة القضائية.

ورغم استمرار المناصرة على المستويين الوطني والدولي لتعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، بقي تمثيل النساء ضمن الهيئات المعينة حديثًا محدودًا. وفي عدة حالات، بدا أن اعتبارات المحاصصة الطائفية قد تقدّمت على مبدأ التوازن الجندري القائم على الكفاءة، ما قيّد وصول النساء إلى المناصب القيادية العليا. عمليًا، شكّل التوزيع الطائفي للمواقع عامل الترشيح الأساسي: فعندما يكون المنصب مرتبطًا بـ«حصة» طائفية محددة، كثيرًا ما جرى تهميش نساء مؤهلات بدرجة عالية إذا لم تتوافق انتماءاتهن مع هذا التوزيع، في حين رُقّي مرشحون من الرجال بمؤهلات أضعف نسبيًا لأنهم يطابقون الانتماء المطلوب.

ضمن المجلس الدستوري، كان تمثيل النساء محدودًا بشكل ملحوظ، إذ تم تعيين امرأة واحدة فقط من بين أعضائه. يضطلع المجلس الدستوري بدور محوري في النظام المؤسسي اللبناني، إذ يتولى الرقابة على دستورية القوانين، والبتّ في الطعون الانتخابية، وصون مبدأ الفصل بين السلطات، ما يجعله الضامن الأساسي للانتظام

الدستوري والشرعية الديمقراطية. وقد تم تعيين القاضي طنوس مشلب رئيسًا، والقاضي عمر حسن حمزة نائبًا للرئيس. ويضم المجلس في عضويته القضاة عوني رمضان، أكرم بعاصيري، رياض أبو غيدا، فايز فرحات، إلياس مشرقاني، ألبير عزيز سرحان، ميشال طرزي، والقاضية ميراي إميل نجم، وهي المرأة الوحيدة في الهيئة.

إن وجود النساء في هيئة بهذا المستوى لا يقتصر على تحقيق العدالة في التمثيل فحسب، بل يُعدّ ضروريًا لتعزيز شرعية الرقابة الدستورية وشموليتها وثقة المجتمع بها. ويعكس هذا التكوين استمرار الفجوة الجندرية داخل إحدى أعلى المؤسسات الدستورية في لبنان.

المصدر: ليبانون ديبات، استُرجع من
https://www.lebanondebate.com/article/

في المقابل، تم تعيين مجلس القضاء الأعلى، وهو أعلى سلطة إدارية قضائية في لبنان والمسؤول عن الإشراف على سير عمل السلطة القضائية والتعيينات والمسائل التأديبية، بتمثيل عددي متساوٍ، إذ ضمّ ثلاثة رجال وثلاث نساء.

بشكل عام، تعكس التعيينات القضائية الجديدة تقدمًا تدريجيًا من جهة، واستمرار قيود هيكلية من جهة أخرى. فبينما تُظهر بعض الهيئات تحسّنًا في التمثيل الجندري، لا تزال أنماط المحاصصة السياسية والتوزيع الطائفي تؤثر في النتائج، ما يثير تساؤلات مستمرة حول الشفافية، والاستحقاق، والمساواة الفعلية داخل النظام القضائي اللبناني.

لجنة الآلية وتعيين المدنيين

ضمن الوفد اللبناني في المفاوضات المباشرة مع إسرائيل

المصدر: Middle East Transparent، استُرجع من
https://middleeasttransparent.com/ar/

في أعقاب الحرب الأخيرة في لبنان ودخول اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، أطلقت الجهود الدبلوماسية بقيادة الولايات المتحدة نقاشات حول إنشاء إطار تنسيقي بين لبنان وإسرائيل، عُرف لاحقًا باسم «الآلية». وقد قُدّمت هذه العملية باعتبارها ترتيبات تقنية وأمنية، وأُجريت المفاوضات ضمن دائرة ضيّقة من الفاعلين العسكريين والسياسيين والدبلوماسيين، فيما بقي التمثيل من الجانب اللبناني حصرًا بالرجال. وكانت المرأة الوحيدة الظاهرة في بداية العملية مورغان أورتاغوس، وهي مسؤولة أميركية شاركت في تيسير النقاشات الأولية، في حين غابت النساء اللبنانيات عن الطاولة الرسمية عند لحظة تحديد الإطار والولاية وقواعد الاشتباك، رغم مساهمتهن غير الرسمية في التحضير التقني والتنسيق.

يتعارض هذا الغياب بشكل مباشر مع التزامات لبنان الرسمية بموجب خطة العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن، التي تعترف بالنساء بوصفهن فاعلات أساسيات في الوقاية من النزاعات، والوساطة، ومفاوضات السلام، وحوكمة ما بعد النزاع. وقد اتّسعت الفجوة بين السياسات والممارسة عندما جرى لاحقًا تعيين ممثل مدني في «الآلية» وأُسند الدور مرة أخرى إلى رجل، رغم توفر قاعدة واسعة من النساء اللبنانيات المدرّبات في مجالات الوساطة والتفاوض وبناء السلام من خلال مبادرات وطنية ودولية ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن.

تُظهر هذه الواقعة كيف لا تزال مجالات الأمن والدبلوماسية تُعامل بوصفها فضاءات يغلب عليها الطابع الذكوري، حتى في العمليات المرتبطة مباشرة بترتيبات وقف إطلاق النار والسيادة الوطنية. ونتيجة لذلك، تبقى أجندة المرأة والسلام والأمن في مستويات صنع القرار العليا ذات طابع إعلاني إلى حدّ كبير؛ فبينما تسهم النساء بالخبرة والعمل التحضيري، يظللن مستبعدات من الساحات الرسمية التي تُتخذ فيها قرارات السلام والأمن وتُمنح فيها الشرعية.

مرسوم التجنيس

تجنيس رئيس الفيفا استنادًا إلى زواجه من لبنانية

جسّد قرار واحد مؤخرًا، بصورة رمزية لافتة، سلّم الأولويات الذي لا يزال يحكم السياسات العامة في لبنان. ففي الوقت الذي جرى فيه الاحتفاء بكرة القدم اللبنانية على نطاق واسع، أُعيد تهميش المطالب التاريخية للنساء اللبنانيات مرة أخرى.

فقد منح رئيس الجمهورية جوزيف عون الجنسية اللبنانية لرئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) جياني إنفانتينو، استنادًا إلى زواجه من المواطنة اللبنانية لينا الأشقر، واعتُبر ذلك تكريمًا استثنائيًا. غير أن هذه الخطوة تطرح حتمًا سؤالًا قديمًا متجددًا: ماذا عن النساء اللبنانيات المتزوجات من أجانب؟

منذ خمسينيات القرن الماضي، تطالب النساء اللبنانيات بحق نقل جنسيتهن إلى أولادهن، ردًا على قانون الجنسية اللبنانية الصادر عام ١٩٢٥ (القرار رقم ١٥/ل.ر)، الذي يمنح هذا الحق للرجال ويحجبه عن النساء. فبموجب المادة الأولى من القانون، تُنقل الجنسية اللبنانية عبر الأب، بينما تُحرم المرأة اللبنانية من هذا الحق بغضّ النظر عن حالتها الاجتماعية أو مكان إقامتها.

وقد تصاعدت هذه المطالب في تسعينيات القرن الماضي، حين ربطت منظمات حقوق النساء إصلاح قانون الجنسية بمسائل أوسع تتعلق بإعادة الإعمار بعد الحرب، والمواطنة، والمساواة أمام القانون. ومنذ مطلع الألفية، أسهمت حملات مثل «جنسيتي حق لي ولأسرتي» في تثبيت القضية ضمن النقاش العام، مؤكدة أن الجنسية ليست امتيازًا بل حقًا أساسيًا يرتبط بالكرامة والانتماء والاستقرار الاجتماعي.

المصدر: Middle East Eye، استُرجع من
https://www.middleeasteye.net/news

ورغم تكرار مقترحات الإصلاح، لا تزال النساء اللبنانيات محرومات قانونًا من نقل جنسيتهن إلى أولادهن أو أزواجهن. ويستمر هذا التمييز في تناقض مباشر مع المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تكفل المساواة أمام القانون، ومع التزامات لبنان الدولية، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي صادق عليها لبنان عام ١٩٩٧ مع تحفظه على الفقرة (٢) من المادة التاسعة المتعلقة بالجنسية.

التناقض هنا صارخ: في حين يُمنح شخصية دولية الجنسية اللبنانية بمرسوم رئاسي استنادًا إلى الزواج، تُحرم آلاف النساء اللبنانيات من الحق ذاته داخل وطنهن. وغالبًا ما تُستخدم ذريعة «التوازن الديموغرافي» لتعليق الحقوق الدستورية للنساء لصالح اعتبارات سياسية.

وعليه، لا يُعدّ هذا القرار حادثة معزولة، بل يعكس استمرار تطبيق قوانين جنسية تمييزية، وعجز الدولة عن ترجمة المبادئ الدستورية والالتزامات الدولية إلى إصلاح قانوني فعلي على المستوى الوطني.

انتخابات نقابة المحامين

أسفرت انتخابات نقابة المحامين في بيروت، التي أُجريت في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥، عن انتخاب ثمانية أعضاء لمجلس النقابة، جميعهم من الرجال، تحت قيادة الرئيس المنتخب حديثًا، عماد مارتينوس. ولم ينجح أي من المرشحات الأربع اللواتي تقدمن للمقاعد في الفوز.

ويكتسب هذا الناتج أهمية خاصة بالنظر إلى تركيبة مهنة القانون نفسها. وفقًا للبيانات الأخيرة الصادرة عن نقابة المحامين في بيروت، تشكل النساء حاليًا ما يقارب ٤٥–٤٨٪ من المحامين المسجلين، ما يعكس تقاربًا شبه متساوٍ مع الرجال. ومن بين الأجيال الشابة من المحامين، غالبًا ما تشكل النساء الأغلبية. ومع ذلك، وعلى الرغم من كونهن ما يقارب نصف المحامين وامتلاكهن الغلبة بين الأجيال الشابة، تظل النساء ممثلات تمثيلًا ضعيفًا في مواقع القيادة واتخاذ القرار داخل النقابة.

توضح انتخابات ٢٠٢٥ وجود فجوة هيكلية مستمرة بين المشاركة والتمثيل. فرغم امتلاك المرشحات الأربع لمؤهلات ومكانة مهنية مماثلة، لم تتمكن أي منهن من الفوز بمقعد في المجلس المكون من ثمانية أعضاء. ويُعزى أحد العوامل الأساسية إلى نقص الدعم السياسي والفصائلي للمرشحات ضمن ديناميات الانتخابات في النقابة، والتي تظل متأثرة بشكل كبير بالتحالفات غير الرسمية والانتماءات السياسية وشبكات التأييد. وتستمر هذه الشبكات في تفضيل المرشحين من الرجال ونادرًا ما تتجه لدعم النساء، ما يعكس غياب إرادة سياسية أوسع لتحدي الهياكل السلطوية المبنية على النوع الاجتماعي داخل المؤسسات المهنية.

وبصفتها إحدى أكثر الهيئات المهنية نفوذًا في لبنان، تلعب نقابة المحامين في بيروت دورًا حاسمًا في صياغة الخطاب القانوني، والسلطة العامة، وإتاحة الوصول إلى فضاءات اتخاذ القرار الوطني. وغياب النساء تمامًا عن المجلس الإداري لا يقتصر على الحد من قيادتهن داخل مهنة القانون، بل يضعف أيضًا رؤيتهن ومصداقيتهن في المجال العام. كما يقلل من تنوع وجهات النظر التي تؤثر في مواقف النقابة بشأن الإصلاح التشريعي، والدفاع عن الحقوق، والمساءلة المؤسسية، مما يعزز أنماط الإقصاء داخل هيئة تؤثر بشكل كبير على المشهد القانوني والسياسي في لبنان.

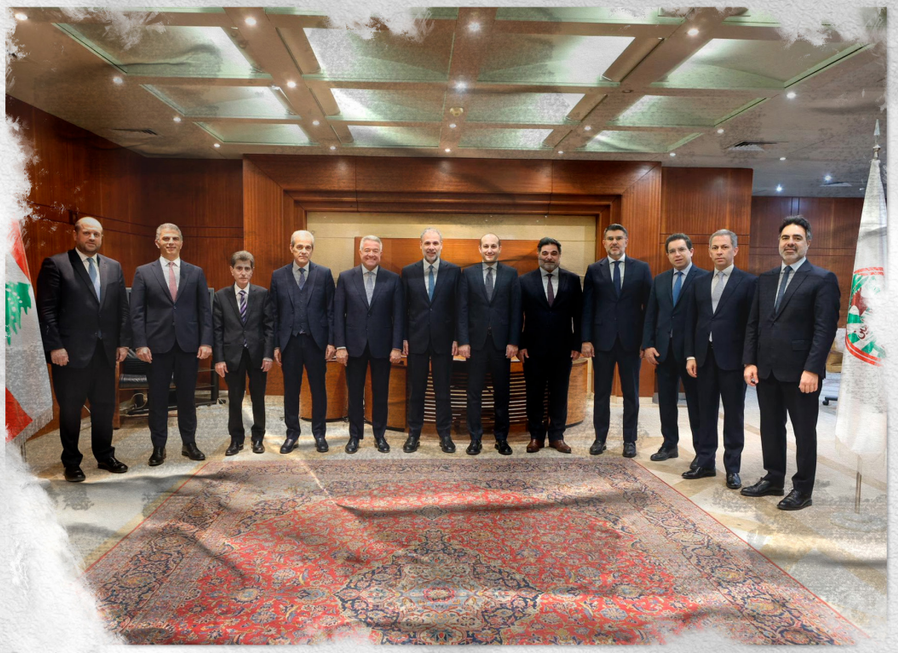

المصدر: الصفحة الرسمية لنقابة المحامين في بيروت استُرجع من
https/bbalebanon/?locale

ب. رصد الإعلام

في إطار رصد تمثيل النساء في الإعلام المرئي اللبناني، يقدّم هذا القسم تحليلًا تحريريًا مفصلًا لعدد من الحلقات المختارة من أبرز البرامج الحوارية السياسية خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، وهي مرحلة اتسمت بمفاوضات ما بعد الحرب ووقف إطلاق النار مع إسرائيل، وتصاعد النقاشات الأمنية، واستمرار الأزمة السياسية والاقتصادية، حيث أدّت المنصات الإعلامية دورًا محوريًا في تشكيل الخطاب العام.

لا يهدف هذا التحليل إلى تقييم مضمون الآراء السياسية المطروحة، بل إلى تفكيك آليات إنتاج الحضور على الشاشة: من يُستضاف، وبأي صفة، وفي ظل أي شروط زمنية وتفاعلية.

تعتمد المقاربة منهجًا نوعيًا يأخذ في الاعتبار عدد الضيوف بحسب الجنس، وتوزيع وقت المداخلات، وديناميات إدارة النقاش، وطبيعة تفاعل مقدّمي البرامج مع الضيوف. ومن خلال تتبّع هذه العناصر عبر حلقات متتالية، يسعى هذا القسم إلى رصد الأنماط المتكررة التي تُشكّل حضور النساء أو غيابهن، تمهيدًا لاستخلاص استنتاجات أوسع حول البنية الجندرية للنقاش السياسي المتلفز في لبنان.

القنوات التلفزيونية اللبنانية الرئيسية

القناة	رئيس مجلس الإدارة / المالك	الرئيس التنفيذي / القيادة التنفيذية	رئيس التحرير / مدير الأخبار	الجنس	ملاحظات حول السلطة التحريرية
MTV	ميشال غابريال المر	ميشال غابريال المر (رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي)	وليد عبود (مدير الأخبار ورئيس التحرير)	ذكر	سلطة مركزية في غرفة الأخبار؛ دور قوي في تحديد الأجندة ضمن البرامج السياسية.
LBCI	بيار الضاهر	بيار الضاهر (رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي)	جان فغالي (مدير الأخبار / رئيس التحرير)	ذكر	يشرف على التأطير التحريري واختيار الضيوف السياسيين.
الجديد	تحسين خياط	كارما خياط (الرئيسة التنفيذية)	مريم البسام (مديرة الأخبار)	ذكر/ أنثى	القناة الرئيسية الوحيدة التي تتولى فيها امرأة رئاسة قسم الأخبار؛ تميّز هيكلي ملحوظ.

يكشف العرض المقارن لهياكل القيادة في القنوات التلفزيونية اللبنانية الرئيسية عن تركّز واضح للسلطة التنفيذية والتحريرية في أيدي الرجال. باستثناء قناة الجديد، حيث تتولى كلّ من الرئيسة التنفيذية ومديرة الأخبار مناصب قيادية، تبقى مواقع صنع القرار العليا في MTV وLBCI ذات غالبية ذكورية. وتكتسب هذه المعطيات أهمية خاصة لأن قيادة غرفة الأخبار تؤدي دور "حارس البوابة"، إذ تحدد الأولويات التحريرية، وتختار الضيوف، وترسم زوايا المعالجة، وفي نهاية المطاف تقرر من يُمنح الشرعية السياسية على الشاشة.

غير أن وجود نساء في مناصب تنفيذية لا يضمن تلقائيًا تمثيلًا متوازنًا جندريًا في البرامج السياسية. فما تزال الضغوط البنيوية والسياسية والسوقية تؤثر في الخيارات التحريرية عبر مختلف القنوات. وتشير البيانات إلى أن الفجوة الجندرية في الظهور الإعلامي ليست مجرد انعكاس لتحيزات فردية، بل هي نتاج تركيبات مؤسسية وشبكات راسخة لصنع القرار تتحكم بإمكانية الوصول إلى المنصات العامة.

في هذا السياق، يتجاوز تكوين القيادة البعد الرمزي، إذ يؤثر مباشرة في تحديد الأجندة، واختيار الضيوف، وترسيخ التصورات حول من يُنظر إليه كفاعل سياسي ذي مصداقية في المجال العام اللبناني.

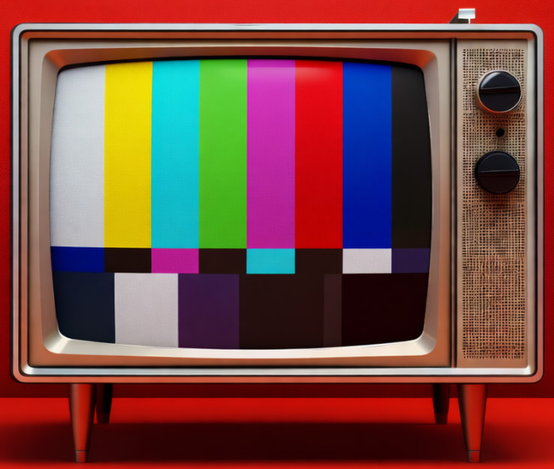

جدول: التمثيل الجندري الموحّد عبر البرامج الحوارية السياسية المرصودة (أيلول – تشرين الثاني 2025)

المؤشر	النتيجة	النسبة / الملاحظة
إجمالي الحلقات المرصودة	١٢	١٠٠٪
إجمالي عدد الضيوف	٨٨	١٠٠٪
إجمالي عدد النساء	٧	٧,٩٥٪
إجمالي عدد الرجال	٨١	٩٢,٠٥٪
الحلقات التي خلت تمامًا من النساء	٦	٥٠٪ من مجموع الحلقات
الحلقات التي ضمّت امرأة واحدة فقط	٥	٤١,٧٪ من مجموع الحلقات
الحلقات التي ضمّت أكثر من امرأة	١	٨,٣٪ من مجموع الحلقات
متوسط توزيع وقت الكلام	حصلت النساء على وقت أقل بشكل ملحوظ عند مشاركتهن كضيفات وحيدات	خاصة في الحلقات ذات الطابع التصادمي ومتعددة الضيوف
المقاطعات المسجّلة	توثيق مقاطعات متكررة في حلقتين على الأقل طالت ضيفات	خصوصًا في النقاشات السياسية عالية الحدة
نمط المشاركة	غالبًا ما أُدرجت النساء ضمن فقرات تقنية أو محدودة النطاق	ونادرًا ما شاركن في النقاشات السياسية الممتدة أو المُحدِّدة للأجندة
الاتجاه البنيوي	النقاشات السيادية والاستراتيجية الكبرى كانت في معظمها حكرًا على الرجال	نمط متكرر عبر القنوات الثلاث

صار الوقت

MTV اللبنانية

يُعدّ «صار الوقت» برنامجًا سياسيًا حواريًا يُبث في أوقات الذروة، ويتميّز بأسلوبه المواجه والمباشر في إدارة المقابلات وطرح القضايا. ينقسم البرنامج عادة إلى ثلاثة محاور رئيسية، ويركّز على الشؤون السياسية الراهنة، والمساءلة، وتوازنات السلطة، وغالبًا ما يسهم في توجيه النقاش العام من خلال حوارات مباشرة ومشحونة مع شخصيات سياسية.

يتولّى تقديم البرنامج مارسيل غانم، وهو صحافي وممقدّم تلفزيوني لبناني يُعرف بأسلوبه الحازم في إدارة الحوار وبحضوره البارز في المشهد الإعلامي السياسي. على مدى سنوات، رسّخ غانم موقعه كأحد أبرز صانعي الأجندة في الصحافة السياسية المرئية، من خلال مواجهته الضيوف بأسئلة دقيقة وحادة، وتأطيره للنقاشات بطريقة تُبرز التوتر، والاستقطاب، ومبدأ المحاسبة السياسية.

التاريخ: ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

الضيوف: علي حسن خليل (نائب في مجلس النواب)، جو عيسى الخوري (وزير الصناعة)، نقولا شمّاس (الأمين العام للهيئات الاقتصادية)، جان نخّول (صحافي ومقدّم برامج سياسية)، موريس متّى (منتج أخبار اقتصادية)

تمثيل النساء: غياب كامل (باستثناء مداخلة واحدة من الحضور)

شهدت الحلقة غيابًا تامًا للنساء في المحاور الثلاثة التي افتتحت الموسم الثامن من البرنامج مع مارسيل غانم. واقتصر الحضور النسائي على مداخلة وحيدة لامرأة من بين الجمهور، وجّهت سؤالًا إلى الوزير السابق والنائب علي حسن خليل، من دون وجود أي امرأة ضمن قائمة الضيوف أو الخبراء.

تناولت الحلقة ملفين سياسيين بارزين: الجدل الذي أثارته إضاءة صخرة الروشة بصور الأمين العام السابق لحزب الله حسن نصرالله وهاشم صفي الدين، إضافة إلى قانون الانتخابات، ولا سيما مسألة اقتراع المغتربين. ورغم الطابع السياسي والدستوري الواضح للنقاش، لم تُدعَ أي خبيرة في القانون الدستوري أو الشؤون الانتخابية للمشاركة.

يعكس ذلك نمطًا متكررًا يتمثل في إقصاء النساء عن القضايا السياسية والاستراتيجية، وحصر حضورهن، عندما يحدث، في أدوار رمزية أو هامشية، بدل إشراكهن كفاعلات أساسيات في النقاش السياسي الوطني.

المصدر: MTV اللبنانية، استُرجع من
https://www.mtv.com.lb/vod/ar/program/662

الضيوف: إلياس حنكش (عضو في مجلس النواب)، سيزار أبي خليل (عضو في مجلس النواب)، ديفيد هيل (وكيل وزارة الخارجية الأميركية السابق للشؤون السياسية والسفير الأميركي السابق لدى لبنان)، إلياس خوري (عضو في مجلس النواب)، إدغار طرابلسي (عضو في مجلس النواب)، لما طويل (رئيسة اتحاد لجان الأهل في المدارس الخاصة)، نعمه محفوض (رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة)، مارون نعمة (صحافي)، إبراهيم حيدر (صحافي)، موريس متى (منتج أخبار اقتصادية).

تمثيل النساء: امرأة واحدة من أصل عشرة ضيوف

المصدر: MTV اللبنانية، استُرجع من
https://www.mtv.com.lb/vod/ar/program/662

افتُتحت الحلقة بمواجهة سياسية مطوّلة بين النائبين إلياس حنكش وسيزار أبي خليل حول اقتراع المغتربين وحصرية السلاح بيد الدولة، واستحوذت على نحو 26 دقيقة من وقت البث. تلا ذلك مقابلة قصيرة جداً مع ديفيد هيل، لم تتجاوز الدقيقتين.

في النصف الثاني من الحلقة، طُرح ملف المدارس بمشاركة السيدة لما طويل إلى جانب ستة ضيوف آخرين. وعلى الرغم من أن الموضوع بطبيعته تربوي واجتماعي، جرى تأخير مداخلتها إلى ما بعد انتهاء جميع الضيوف الرجال من الكلام. وعندما أُعطيت الكلمة أخيراً، قوطعت مراراً من قبل الضيوف والمقدّم.

اقتصر وقت حديثها على نحو ثلاث دقائق، ثم جرى عملياً استبعادها من النقاش لأكثر من 15 دقيقة، قبل أن تطلب دقيقتين إضافيتين للتعليق.

سلطت الحلقة الضوء أيضًا على المعاملة المتعالية من قبل مارسيل غانم تجاه وزيرة التربية، الدكتورة ريما كرامي عكاري. فقد استخدم نبرة تأنيبية ومتحاملة، حيث رفع صوته ووجّه حديثه للوزيرة بطريقة أكدت على غيابها وطرحت تساؤلات حول سلطتها. وتعكس هذه السلوكيات ازدواجية واضحة في المعاملة، إذ من غير المرجح أن يُوجَّه نفس الأسلوب لوزير ذكر في موقف مماثل.

وعلى الرغم من أن الحلقة ضمّت تسعة رجال، كانت لما طويل المرأة الوحيدة الحاضرة، رغم أن القضايا المطروحة كانت تتيح تمثيلاً نسائياً أوسع وأكثر تنوّعاً.

التاريخ: ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الضيوف: د. فارس سعيد (نائب سابق)، جورج نادر (عميد متقاعد في الجيش)، أحمد الأيوبي (الأمين العام للقاء الإسلامي المدني)، حسن جوني (عميد متقاعد في الجيش)، زياد عيتاني (صحافي)، د. محمود جباعي (نائب رئيس هيئة الأسواق المالية)، هشام المكمّل (رئيس جمعية المدققين المحترفين)، أماتا مبارك (محامية)، منير شحادة (عميد متقاعد في الجيش)، موريس متّى (منتج أخبار اقتصادية)

تمثيل النساء: امرأة واحدة من أصل أحد عشر ضيفًا

افتتح مارسيل غانم الحلقة بملف الفنان فضل شاكر، المغني السابق الذي أُدين غيابيًا بتهم مرتبطة بالإرهاب، وذلك على خلفية تسليم نفسه إلى القضاء. واستضاف في الفقرة الأولى محاميته أماتا مبارك إلى جانب العميد جورج نادر والمحامي أحمد الأيوبي. منذ البداية، حاول مقدّم البرنامج الإيحاء بوجود "صفقة" إقليمية تقف خلف عملية التسليم، وهو ما نفته المحامية مبارك بشكل واضح.

لم تُمنح أماتا مبارك فرصًا متكافئة للكلام مقارنةً بضيفيها الرجلين. فقد قوطعت مرارًا، وتجاهل المقدّم محاولاتها الرد، لا سيما عندما أثارت سؤالًا جوهريًا يتعلق بالمسؤولية عن مقتل عناصر من الجيش اللبناني. ولم يتجاوز إجمالي وقت مداخلاتها عشر دقائق، فيما دار النقاش فعليًا بين الرجلين.

كانت مبارك المرأة الوحيدة بين عشرة ضيوف رجال. وفي الفقرات اللاحقة، انتقل النقاش إلى السياسة الإقليمية، وغزة، وسلاح حزب الله، ثم الموازنة العامة، من دون أي حضور نسائي على الإطلاق. تعكس الحلقة نمطًا متكررًا يتمثل في دعوة امرأة واحدة للتعليق على ملف قانوني–أمني حساس، قبل أن يُهمَّش صوتها لصالح ضيوف رجال يهيمنون على السرد والتحليل.

المصدر: MTV اللبنانية، استُرجع من
https://www.mtv.com.lb/vod/ar/program/662

التاريخ: ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الضيوف: كميل شمعون (نائب في مجلس النواب)، رندلى جبور (رئيسة نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع)، محمد حمية (صحافي)، د. شارل شرتوني (أكاديمي)، منير شحادة (عميد متقاعد في الجيش)، مكسيم شعيا (مستكشف)، موريس متّى (منتج أخبار اقتصادية)

تمثيل النساء: امرأة واحدة

استضافت الحلقة الناشطة رندلى جبور إلى جانب عدد من الضيوف الرجال، حيث عرضت أسباب استقالتها من التيار الوطني الحر، قبل أن تقدّم مواقف سياسية حادة دافعت فيها عن حزب الله وخياراته، مؤطّرة الصراع في لبنان باعتباره مواجهة بين «عدوان إسرائيلي» و«تطرّف إرهابي».

ورغم التفاعل الواضح من الجمهور مع مداخلاتها، بقي حضورها محاطًا بفضاء يغلب عليه الطابع الذكوري، إذ مُنح الضيوف الرجال وقتًا أطول للحديث. كما تعرّضت لهجوم شخصي من قبل شارل شرتوني، الذي اتهمها بأنها «مكلّفة» بتكرار هذا الخطاب، في انتقال واضح من مناقشة الأفكار إلى التشكيك في النوايا والدوافع.

ويُسجَّل في هذه الحلقة تدخّل مارسيل غانم لحمايتها من إساءات صادرة عن بعض الحضور ومنع أي تجريح لفظي مباشر. غير أن هذا التدخل لم يُترجم إلى إدارة أكثر توازنًا لوقت المداخلات أو إلى توزيع عادل للكلمة. وبذلك، بقيت مشاركة المرأة محصورة في موقع دفاعي ضمن مساحة نقاش يهيمن عليها الرجال بشكل واضح.

المصدر: MTV اللبنانية، استُرجع من
https://www.mtv.com.lb/vod/ar/program/662

وهلّق شو؟

الجديد

يُعدّ «وهلّق شو» برنامجًا حواريًا يُعنى بالشؤون العامة، ويجمع بين النقاش السياسي والقضايا الاجتماعية والموضوعات ذات الاهتمام العام. ينقسم البرنامج إلى ثلاثة محاور رئيسية، ويركّز على الحوار والنقاش، مع إتاحة مساحة لمقابلات معمّقة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على أسلوب قريب من الجمهور وملائم لشريحة واسعة من المشاهدين.

يتولّى تقديم البرنامج جورج صليبا، وهو صحافي ومقدّم تلفزيوني لبناني يُعرف بأسلوبه الهادئ والتيسيري في إدارة الحوار. يميل صليبا عمومًا إلى إعطاء الأولوية للنقاش المنظّم والتفاعل بين الضيوف بدلًا من المواجهة المباشرة، ويتموضع كوسيط أكثر منه طرفًا في السجال، ما يتيح عرض وجهات نظر متعددة ضمن إطار حواري مضبوط ومتوازن.

التاريخ: ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الضيوف: حنين السيد (وزيرة الشؤون الاجتماعية)، ظافر ناصر (الأمين العام للحزب التقدمي الاشتراكي)، لويس أبو شرف (محامٍ وناشط سياسي)، عباس ضاهر (مدير مركز الاستشراف الإقليمي للمعلومات)، حسن منيمنة (مدير في Middle East Alternatives – واشنطن)، حسين أيوب (صحافي)، غسان حجار (صحافي)

تمثيل النساء: امرأة واحدة

المصدر: قناة الجديد، استُرجع من https://www.aljadeed.tv/watch/82639/

شكّلت هذه الحلقة استثناءً نسبيًا من حيث استضافة وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد، التي مُنحت نحو 30 دقيقة لعرض نتائج اجتماعاتها في واشنطن مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولشرح مقاربة الحكومة في ملفات الإصلاح وإعادة الإعمار.

قدّمت الوزيرة مداخلة مفصلة وموضوعية تناولت أبعادًا تقنية ومالية وسياساتية. غير أنه مع انتهاء فقرتها، انتقل البرنامج إلى نقاش سياسي أوسع استمر قرابة ساعة، وجرت إدارته حصريًا بين الضيوف الرجال، من دون إشراك الوزيرة في هذا الجزء من الحوار، ومن دون دعوة أي امرأة أخرى للمشاركة.

ورغم أن حضور امرأة في موقع وزاري شكّل خروجًا عن النمط المعتاد للّوحات الحوارية الأحادية الذكورية، إلا أن هذا الحضور بقي مُجزّأً ومحصورًا ضمن إطار تقني محدد. فلم يترجم إلى إشراك النساء في المرحلة الأكثر سجالية وتأثيرًا في تحديد أجندة النقاش، ما يعكس نمطًا متكررًا يُسمح فيه للنساء بالحديث ضمن حدود واضحة ومضبوطة، بينما يُستبعدن من النقاشات السياسية المطوّلة والمفتوحة.

التاريخ: ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الضيوف: طارق متري (نائب رئيس مجلس الوزراء)، وضاح الصادق (نائب في مجلس النواب)، سليم عون (نائب في مجلس النواب)، حسن الدرّ (محلل سياسي)، حسين أيوب (صحافي)، غسان حجار (صحافي)

تمثيل النساء: غياب كامل

افتُتحت الحلقة بتطورات غزة وانعكاساتها على لبنان، قبل الانتقال إلى الجدل الدائر حول «جمعية الرسالة»، وهي جهة ذات طابع ديني أثارت أنشطتها وخطابها العام اهتمامًا سياسيًا وإعلاميًا، لا سيما في ما يتصل بمسائل النفوذ والرمزية واستخدام الفضاء العام. كما تناول النقاش إضاءة صخرة الروشة، ثم ملف سلاح حزب الله، وصولًا إلى الانتخابات النيابية المقبلة.

ورغم أن البرنامج يتضمن فقرة دائمة يشارك فيها صحافيون ومعلّقون سياسيون، وهي مساحة كان يمكن إشراك نساء فيها بسهولة وبشكل مهني، فقد غابت النساء كليًا عن هذه الحلقة. وفي ظل محدودية وصول النساء إلى المناصب السياسية الرسمية، تزداد مسؤولية المنصات الإعلامية في تنويع الأصوات عبر استضافة صحافيات ومحللات وخبيرات. إلا أن هذه الفرصة أُهدرت مرة أخرى.

اتسم النقاش بحدة واضحة واستقطاب سياسي مرتفع، وأدار المقدّم الحوار بطريقة أعادت إنتاج الأصوات الذكورية المألوفة. ولم يُبذل أي جهد لكسر هذا النمط أو إدخال وجهات نظر بديلة، ما عزّز تطبيع اللوحات الحوارية الأحادية الذكورية، حتى في الصيغ التي لا تقيّدها اعتبارات شغل المناصب الرسمية.

المصدر: قناة الجديد، استُرجع من
https://www.aljadeed.tv/watch/82639/

التاريخ: ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الضيوف: جورج عدوان (نائب في مجلس النواب)، أحمد عبد الهادي (ممثل حركة حماس في لبنان)، هيثم زعيتر (عضو في المجلسين الوطني والمركزي الفلسطينيين)، محمد حجازي (ناشط)

مثيل النساء: غياب كامل

هيمنت على هذه الحلقة ملفات سيادية أساسية، شملت سلاح حزب الله، والعلاقات اللبنانية–السورية، والموازنة العامة، والاستحقاق الانتخابي. وقد مُنح النائب جورج عدوان وحده نحو 45 دقيقة من وقت البث قبل الانتقال إلى باقي الضيوف الرجال.

ورغم تعدد القضايا المطروحة، لم يحضر أي صوت نسائي، لا بصيغة سياسية ولا كخبيرات في الشؤون الإقليمية أو الدستورية، ما يعزز صورة السياسة بوصفها مجالًا مغلقًا يهيمن عليه الرجال. ويكرّس هذا الغياب النمط المتكرر الذي يُقصي النساء عن النقاشات السيادية، ويحدّ من تنوّع الرؤى في ملفات تتصل مباشرة بمستقبل الدولة ومؤسساتها.

المصدر: قناة الجديد، استُرجع من
https://www.aljadeed.tv/watch/82639/

التاريخ: ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الضيوف: حنين السيد (وزيرة الشؤون الاجتماعية)، ظافر ناصر (الأمين العام للحزب التقدمي الاشتراكي)، لويس أبو شرف (محامٍ وناشط سياسي)، عباس ضاهر (مدير مركز الاستشراف الإقليمي للمعلومات)، حسن منيمنة (مدير في Middle East Alternatives – واشنطن)، حسين أيوب (صحافي)، غسان حجار (صحافي)

تمثيل النساء: امرأة واحدة

شكّلت هذه الحلقة استثناءً نسبيًا من خلال استضافة وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد، التي مُنحت نحو 30 دقيقة لعرض نتائج اجتماعاتها في واشنطن مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وشرح مقاربة الحكومة في مسارات الإصلاح وإعادة الإعمار.

قدّمت الوزيرة مداخلة تفصيلية تناولت أبعادًا تقنية ومالية وسياساتية، وأظهرت إلمامًا بالملفات المطروحة. غير أنه مع انتهاء فقرتها، انتقل البرنامج إلى نقاش سياسي موسّع استمر قرابة ساعة، وجرت إدارته حصريًا بين الضيوف الرجال، من دون إشراك الوزيرة في هذا الجزء من الحوار، ومن دون دعوة أي امرأة أخرى للمشاركة.

ورغم أن وجود امرأة في موقع وزاري عكس خروجًا عن النمط المعتاد للّوحات الحوارية الأحادية الذكورية، فإن هذا الحضور بقي مجزّأً ومحصورًا ضمن إطار تقني محدد. فلم يُترجم إلى إشراك النساء في المرحلة الأكثر سجالية وتأثيرًا في تحديد أجندة النقاش، ما يعزز نمطًا يُسمح فيه للنساء بالكلام ضمن حدود مضبوطة، بينما يُستبعدن من النقاشات السياسية المطوّلة والمفتوحة.

المصدر: قناة الجديد، استُرجع من https://www.aljadeed.tv/watch/82639/

30–20

المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBCI)

يُعدّ برنامج «30–20» برنامجًا حواريًا سياسيًا موجزًا يرتكز على مقابلات معمّقة ومركّزة. ويتكوّن من فقرتين أساسيتين، حيث يفضّل البرنامج النقاش المتواصل حول محور محدد بدل توزيع الوقت على زوايا متعددة، ما يتيح تناولًا تفصيليًا للمواقف السياسية وقضايا السياسات العامة ضمن إطار زمني محدود.يقدّم البرنامج ألبير كوستانيان، الصحافي والإعلامي اللبناني المعروف بأسلوبه المنظّم والتحليلي في إدارة المقابلات. يعتمد كوستانيان مقاربة هادئة قائمة على تفكيك القضايا، مع التركيز على الأسئلة المتسلسلة والمتابعة الدقيقة بدل المواجهة المباشرة. وتمنح طريقة إدارته أولوية للوضوح وقوة الحجة ومضمون السياسات، ما يرسّخ البرنامج كمساحة لحوار سياسي منضبط يقوم على التحليل، لا على السجال الاستعراضي.

التاريخ: ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الضيوف: غسان سلامة (وزير الثقافة)، تمارا الزين (وزيرة البيئة)، ديفيد شينكر (مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشؤون الشرق الأدنى)

تمثيل النساء: امرأة واحدة

الحلقة تناولت التحديات التي تواجه الحكومة اللبنانية في طريقها نحو عام 2030، بما في ذلك تنفيذ الإصلاحات، سيادة الدولة، الضغوط الإقليمية، والتعافي الاقتصادي. ركّز ديفيد شينكر في تدخلاته على العلاقات الأميركية–اللبنانية، الديناميات الجيوسياسية الإقليمية، والطابع المشروط للدعم الدولي المرتبط بإصلاحات الحوكمة ومصداقية المؤسسات.

من أبرز نقاط القوة في الحلقة كانت التوازن النسبي في وقت الكلام بين الوزير غسان سلامة والوزيرة تمارا الزين. على عكس العديد من الظهور الإعلامي الذي تُحصر فيه الوزيرات في محفظتهن الفنية، شاركت الزين بشكل موضوعي في القضايا السياسية والاقتصادية العابرة للقطاعات، بما في ذلك الإصلاح المؤسسي وقدرة الدولة. امتدت مساهماتها إلى ما هو أبعد من السياسة البيئية ووضعها كصانعة سياسات وطنية بدل أن تكون ممثلة قطاعية فقط.

ومن المهم أن تدخلاتها لم تقتصر على التعليق التفاعلي؛ بل صاغت أولويات سياسية مستقبلية وتطرّقت إلى التحديات الهيكلية في الحوكمة. أسلوب المضيف أتاح لها التحدث بأسلوب سياسي مماثل لنظيرها الذكر، ما يشير إلى ابتعاد عن الأنماط الجنسانية الملحوظة في حلقات سابقة. ورغم وجود بعض مقاطع المقاطعة، إلا أنها لم تستهدف تدخلاتها بشكل غير متناسب، وتم الاعتراف إلى حد كبير بسلطتها كصانعة قرار ضمن النقاش.

وجود صوت دبلوماسي دولي إلى جانب وزيرين حاليين أضاف عمقًا استراتيجيًا للنقاش. ومع ذلك، بينما أظهرت هذه الحلقة تنسيقًا متوازنًا وشاملاً، يظل هذا النوع من التمثيل أقرب إلى استثناء منه إلى معيار ثابت في البرامج الإعلامية.

المصدر: المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBCI)، استُرجع من https://www.lbcgroup.tv/watch/73974

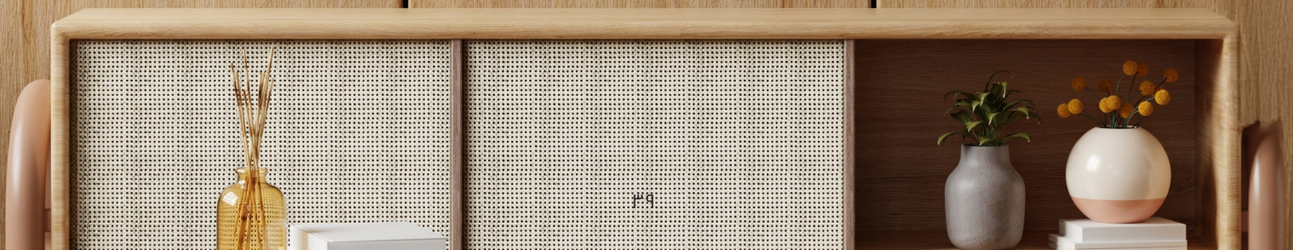

التاريخ: ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الضيوف: مجد حرب (محامٍ وناشط سياسي)، نديم قطيش (المدير العام لسكاي نيوز عربية)، حارث سليمان (باحث سياسي)

تمثيل النساء: غياب كامل (مع الإشارة إلى اعتذار أستاذة جامعية)

تمحورت الحلقة حول احتمال الدخول في مفاوضات مباشرة بين لبنان وإسرائيل، مع تناول الأبعاد السياسية والقانونية والاستراتيجية لهذه الخطوة. وشمل النقاش قضايا السيادة، والإطار الدستوري الناظم لأي مفاوضات رسمية، وتوازنات القوى الإقليمية، فضلًا عن التداعيات الداخلية المحتملة في حال الانتقال إلى حوار مباشر. كما تباينت مواقف الضيوف بين من اعتبر المفاوضات خيارًا براغماتيًا تفرضه التحولات الإقليمية، ومن رآها تحولًا إشكاليًا في تموضع لبنان السياسي، لا سيما في ظل الانقسامات الداخلية.

ورغم أهمية الموضوع وحساسيته، بقيت اللوحة الحوارية ذكورية بالكامل. وأشار المقدّم إلى اعتذار أستاذة في العلاقات الدولية من الجامعة اللبنانية في اللحظة الأخيرة، ما يدل على أن إشراك صوت نسائي كان مطروحًا في البداية. غير أنه لم يتم استبدالها بضيفة أخرى، واستمر النقاش من دون أي تنوع جندري.

يعكس هذا الغياب نمطًا متكررًا في الخطاب الإعلامي السياسي، حيث تُؤطَّر القضايا السيادية والاستراتيجية الكبرى ضمن دوائر خبراء يهيمن عليها الرجال. ورغم الإقرار باعتذار الأستاذة، فإن عدم تأمين بديل يكشف غياب آليات مؤسسية تضمن استدامة التوازن الجندري في البرمجة السياسية، ويكرّس استمرار استبعاد النساء من النقاشات المرتبطة بالحرب والسلم وصنع القرار الوطني.

المصدر: المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBCI)، استُرجع من
https://www.lbcgroup.tv/watch/73974

التاريخ: ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الضيوف: ياسين جابر (وزير المالية)، علياء مبيض (خبيرة اقتصادية متخصصة في الأسواق الناشئة)، وليد أبو سليمان (خبير مالي)

تمثيل النساء: امرأة واحدة

ركّزت الحلقة على المشهدين الاقتصادي والمالي في لبنان، متناولة أولويات الإصلاح المالي، توجهات السياسة النقدية، إدارة المالية العامة، وإجراءات الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما ناقشت دور وزارة المالية في مواجهة التحديات البنيوية المستمرة، إلى جانب قضايا استقرار العملة، الحوكمة المالية، واحتياطات الذهب.

حصلت الخبيرة الاقتصادية علياء مبيض على وقت مداخلات وازن ومتوازن إلى جانب وزير المالية والخبير المالي. وشملت مساهماتها مختلف محاور النقاش، من السياسات المالية ومسارات الإصلاح الاقتصادي إلى الاعتبارات النقدية. والأهم أن مشاركتها عُرضت ضمن إطار مهني بحت، من دون إشارات جندرية أو تأطير نمطي.

اتسم النقاش بطابع تقني قائم على التحليل، حيث شاركت مبيض على قدم المساواة مع نظرائها الرجال. لم تتعرض للمقاطعة أو الحصر في تعليقات ثانوية، بل أُدرج تحليلها في صلب النقاش السياساتي.

تشكل هذه الحلقة نموذجًا إيجابيًا لإدماج النساء في نقاشات اقتصادية رفيعة المستوى. وتُظهر أن المقاربة التحريرية القائمة على الكفاءة والخبرة تتيح دمج النساء بصورة كاملة في مناقشة ملفات مالية واقتصادية معقدة، من دون تهميش أو اختزال.

المصدر: المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBCI)، استُرجع من
https://www.lbcgroup.tv/watch/73974

التاريخ: ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥

الضيوف: راكان نصر الدين (وزير الصحة)، فادي الجردلي (أستاذ سياسات وأنظمة الصحة)، طانوس بقاعي (رئيس قسم أمراض الدم والأورام في Mayo Clinic – أريزونا، وأستاذ كرسي أبحاث علاجات السرطان الجديدة)، هامفيك كوريا (اختصاصي أمراض الدم والأورام)

تمثيل النساء: غياب كامل

تناولت هذه الحلقة قضية صحية وبيئية محورية، مستندة إلى دراسات وطنية ودولية تبحث في العلاقة بين التلوث وانتشار السرطان في لبنان. واعتمد النقاش بشكل مكثف على الخبرة الطبية، والأدلة العلمية، وتحليل السياسات الصحية، واستمر لأكثر من ساعة بمشاركة أربعة ضيوف رجال.

المصدر: المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBCI)، استُرجع من
https://www.lbcgroup.tv/watch/73974

يبرز غياب النساء بصورة لافتة، لا سيما في ظل الحضور الواسع للطبيبات والباحثات في القطاع الصحي اللبناني. إذ تُشكّل النساء اليوم ما يقارب ٤٠–٤٥٪ من الأطباء المسجلين في لبنان، مع نسب أعلى في صفوف الأجيال الشابة. كما تخرّج الجامعات اللبنانية، ومنها الجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة القديس يوسف، والجامعة اللبنانية، والجامعة اللبنانية الأميركية، أعدادًا كبيرة من النساء في اختصاصات الطب والصحة العامة والعلوم الطبية الحيوية سنويًا.

وتحضر الطبيبات بقوة في المستشفيات الكبرى والمؤسسات البحثية، بما فيها المراكز الطبية الجامعية ومراكز علاج السرطان المتخصصة. وفي مجالات ذات صلة مباشرة بموضوع الحلقة – كطب الأورام، وأمراض الدم، وعلم الأوبئة، والصحة العامة، والصحة البيئية – تشغل النساء مواقع أطباء إكلينيكيين، ورؤساء أقسام، وباحثات، ومستشارات سياسات، داخل لبنان وفي أوساط الاغتراب الطبي اللبناني.

في هذا السياق، لا يمكن تفسير غياب أي خبيرة أو باحثة أو مختصة في سياسات الصحة بعدم توافر الكفاءات، بل يعكس نمطًا أوسع تُمنح فيه صفة «الخبير المرجعي» بصورة متكررة للرجال في النقاشات المتلفزة، حتى في قطاعات تشهد حضورًا مهنيًا نسائيًا راسخًا.

وتؤكد هذه الحلقة أن إقصاء النساء في الإعلام المرئي لا يقتصر على السياسة أو الحكم، بل يمتد إلى النقاشات العلمية والصحية التي تؤثر في فهم الجمهور وفي توجهات السياسات العامة. ومن خلال عدم إشراك خبيرات في مثل هذه القضايا، تُسهم المنصات الإعلامية في إعادة إنتاج تغييب المعرفة النسائية وقيادتها عبر قطاعات أساسية من الحياة العامة.

التحيّز الجندري البنيوي في البرمجة الإعلامية السياسية

يُظهر رصد عيّنة من أبرز البرامج السياسية الحوارية في لبنان نمطًا متكررًا ومنظمًا في إنتاج «المرئية السياسية» على الشاشة. فهامشية النساء ليست عرضية أو ظرفية، بل متجذّرة في كيفية تنظيم المجال العام المتلفز: من يُستدعى، ومن يتحدث، وكم من الوقت يُمنح له، وفي أي ملفات.

وعبر مختلف البرامج، يُبنى النقاش السياسي بوصفه مجالًا يغلب عليه الطابع الذكوري، ليس فقط من خلال الاختلال العددي، بل أيضًا عبر التوزيع غير المتكافئ لوقت المداخلات، وطريقة إدارة الحوار، والاستبعاد المنهجي للنساء من القضايا التي تحدد الأجندة السياسية. وتؤدي هذه الديناميات مجتمعة إلى تكريس بيئة إعلامية تُقترن فيها السلطة والخبرة والشرعية السياسية بصورة شبه حصرية بالأصوات الذكورية.

١. غياب النساء كقاعدة، وحضورهن كاستثناء

تُظهر العيّنة أنّ الغياب الكامل للنساء عن حلقات بأكملها لا يزال ظاهرة متكرّرة، لا سيّما في البرامج التي تعتمد على لائحة ثابتة من الضيوف السياسيين ودائرة ضيّقة من الأسماء المتداولة بشكل متكرّر. وعندما تظهر امرأة، غالبًا ما تكون المرأة الوحيدة ضمن مجموعة كبيرة من الرجال، ما يجعل حضورها رمزيًا أكثر منه تمثيليًا. يشير هذا النمط إلى أنّ إشراك النساء لا يستند إلى معيار الخبرة أو إلى اتساع قاعدة الخبراء، بل إلى اعتبارات انتقائية تفصل "التمثيل" عن مبدأ التوازن.

٢. حصر النساء خارج الملفات السيادية أو ضمن أدوار «محدّدة سلفًا»

حتى عندما تتم دعوة النساء، نادرًا ما يُتعامل مع مشاركتهن كجزء أصيل من النقاش السياسي السيادي. إذ يُستبعدن بشكل شبه كامل من ملفات مثل قانون الانتخاب واقتراع المغتربين، والسلاح والسيادة، والمفاوضات، والخيارات الاستراتيجية. في المقابل، يزداد حضورهن في الملفات الاجتماعية أو التقنية، أو كاستثناء مرتبط بمنصب رسمي.

ويُعيد ذلك إنتاج تقسيم ضمني بين "السياسة الصلبة" التي تُدار بأصوات رجالية، و"القضايا الاجتماعية/الخدماتية" التي يُسمح للنساء بالظهور فيها، حتى عندما تتقاطع هذه الملفات مباشرة مع صنع القرار السياسي والاقتصادي.

٣. فجوة في توزيع الوقت على الهواء، و«قواعد تبادل الأدوار»

لا يُقاس التمثيل بعدد الضيوف فحسب، بل أيضًا بمدى الوصول إلى وقت الكلام. يُظهر الرصد وجود فجوة متكرّرة في توزيع الوقت على الهواء لصالح الضيوف الرجال، وذلك من خلال:

- منحهم مداخلات أطول ضمن الفقرة نفسها،
- إعطائهم أولوية في ترتيب طرح الأسئلة،
- أو السماح باستمرار الحوار بينهم لفترات ممتدّة بعد مداخلة امرأة، من دون إعادة إشراكها في النقاش.

وهذا يعني أنّ حضور النساء، حين يتحقّق، لا يضمن تلقائيًا وصولًا متكافئًا إلى "المنصّة"، بل يبقى خاضعًا لسلطة إدارة النقاش.

٤. المقاطعة والتقليل من الشأن كآليتين لإضعاف صوت النساء

يبرز نمط متكرّر من المقاطعة أو تجاوز محاولات الرد عندما تكون الضيفة امرأة، سواء من قبل ضيوف آخرين أو من مقدّم/ة البرنامج. وفي بعض الحالات، لا يُتعامل مع محاولات المرأة استعادة التوازن أو الإجابة عن سؤال مباشر بوصفها جزءًا من "حق الرد" المشروع، بل يتم تهميشها لصالح استمرار الحوار بين الرجال. لا تقتصر هذه الديناميات على إضعاف مضمون مشاركة النساء، بل تبعث أيضًا برسالة ضمنية إلى الجمهور مفادها أنّ صوت النساء يحتل مرتبة أدنى في سلّم أولويات النقاش العام.

٥. خطاب أبوّي ومعايير مزدوجة في مخاطبة النساء في مواقع القرار

تُظهر بعض الحلقات استخدام لغة تأنيبية أو أبوية عند مخاطبة النساء اللواتي يشغلن مناصب رسمية، ما يوحي باعتماد معيار مختلف في تقييم أدائهن أو في طريقة مخاطبتهن. وبذلك، لا تقتصر المشكلة على غياب النساء كضيفات،

بل تمتد إلى كيفية الحديث عنهن عندما يكنّ محور النقاش أو جزءًا منه، الأمر الذي يؤثر على شرعية حضورهن العام وصورة قيادتهن أمام الجمهور.

٦. تحويل المرأة إلى "نقطة مواجهة" داخل حلقة يهيمن عليها الرجال

عندما تكون المرأة الضيفة الوحيدة بين عدة رجال، غالبًا ما تتحول حضورها بشكل هيكلي إلى موقع مواجهة: تدافع عن نفسها، تبرر موقفها، أو تتحمل نقدًا موجهًا لها بشكل غير متناسب. تُظهر الأبحاث حول الاتصال الإعلامي الجنسي أن النساء في النقاشات السياسية يتم مقاطعتهن بشكل أكبر، ويخضعن لمراقبة النبرة، ويُطلب منهن إثبات شرعياتهن، أو يتم تأطيرهن كممثلات لـ"قضية" بدلاً من أن يُنظر إليهن كصانعات سياسات موثوقات بحد ذاتهن. من المرجح أن يُفحص خبرتهن بشكل أدق، وأن تُراقب سجلاتهن العاطفية عن كثب، وأن تُعامل سلطتهن على أنها مشروطة بدلاً من مفترَضة.

تتجلى هذه الديناميكية الجنسانية من خلال ممارسات دقيقة لكنها ذات أثر كبير: لغة تصحيحية أو أبوية، مطالب متكررة للتوضيح، تفاوت في شدة الأسئلة، أو إعادة توجيه المسؤولية نحو الضيفة حتى عندما تكون المسؤولية جماعية. هذه الآليات لا تظهر دائمًا على شكل عدائية صريحة؛ بل تعمل من خلال أنماط السيطرة على الحوار وتحديد جدول الأعمال التي تحوّل دور المرأة من مساهمة إلى مستجيبة.

نتيجة لذلك، تتقيد قدرتها على تقديم تحليلات مستقبلية موجهة بالسياسة. تُسحب إلى تبادلات تفاعلية ليس بسبب مضمون تدخلها، بل بسبب التكوين الهيكلي للحلقة والتسلسلات الهرمية للسلطة المضمنة فيها. في مثل هذه الأوضاع، تتوقف التنوعات عن أن تكون هدفًا حقيقيًا. بدلًا من ذلك، تصبح الضيفة نقطة توتر مركزية ضمن ديناميات الحلقة، بدلاً من أن يُنظر إليها كمنتِجة معرفة ومعاملة سياسية معترف بها بالكامل.

٧. نماذج إيجابية محدودة تُظهر إمكان تحقيق التوازن وفق معايير واضحة

على الرغم من الصورة العامة، تُظهر العيّنة أنّ تحقيق التوازن ممكن عند اعتماد مقاربة تحريرية منضبطة: استضافة نساء بصفتهن خبيرات في ملفات اقتصادية سياسية أو مالية، أو كوزيرات ضمن حوار سياسي شامل، مع تخصيص

وقت موازٍ لما يُمنح للضيوف الرجال، وتجنّب حصرهن في أدوار "قطاعية" ضيقة. غير أنّ هذه النماذج تبقى محدودة ولا ترقى إلى مستوى سياسة تحريرية مستدامة.

وبناءً على هذا الرصد، يتبيّن أنّ التحدّي لا يكمن فقط في "عدد النساء" على الشاشة، بل في منظومة متكاملة تحدّد من يُدعى، وفي أي ملفات، ووفق أي شروط داخل كل حلقة. وتُنتج هذه المنظومة تمثيلًا مشوّهًا على مستويين مترابطين: اختلالًا كميًا (ندرة النساء أو غيابهن)، واختلالًا نوعيًا (تقييد وقت الكلام، المقاطعة، وحصر الأدوار). وعليه، فإنّ معالجة هذه الفجوة تتطلّب الانتقال من منطق "الدعوات الاستثنائية" إلى مقاربة تحريرية تدمج النساء بشكل منهجي كخبيرات وصانعات رأي في صلب الملفات السياسية السيادية، لا على هوامشها.

ج. المقابلات المعمّقة

تستند النتائج التالية إلى سلسلة من المقابلات مع مُطلعين رئيسيين (KIIs) أجرتها «مدنيات» بهدف تقييم العوامل البنيوية والتحريرية والسياسية التي تُشكّل تمثيل النساء على الشاشات التلفزيونية اللبنانية. وقد أُجريت هذه المقابلات مع شخصيات إعلامية وسياسية بارزة، من قيادات تنفيذية في مؤسسات إعلامية، وصحافيين، ومحللين سياسيين، وشخصيات عامة منخرطة مباشرة في إنتاج المحتوى، واتخاذ القرار التحريري، أو إدارة الخطاب السياسي.

وشملت المقابلات كلًا من:

- بيار الضاهر – رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمؤسسة اللبنانية للإرسال (LBCI)
- كرمى خياط – نائبة رئيس مجلس الإدارة والمديرة التنفيذية لقناة «الجديد»
- وليد عبود – صحافي ومقدّم برامج سياسية
- ألبير كوستانيان – صحافي ومقدّم برنامج «عشرين ٣٠» على شاشة LBCI
- لوري هايتايان – خبيرة في سياسات الطاقة ومتخصصة في الشؤون العامة
- الدكتورة مي شدياق – وزيرة دولة سابقة لشؤون التنمية الإدارية وإعلامية

وتوفّر هذه المقابلات قراءة معمّقة للممارسات التحريرية، والديناميات السياسية، والعوائق البنيوية التي تؤثر في مدى ظهور النساء الخبيرات والسياسيات ضمن النقاش السياسي المتلفز في لبنان.

١. الواقع الحالي لحضور الخبيرات والسياسيات على الشاشات اللبنانية

أجمع خمسة من أصل ستة من المستجوَبين على أن حضور الخبيرات والسياسيات على شاشات التلفزة اللبنانية لا يزال محدودًا وغير منتظم، رغم إشارة بعضهم إلى وجود «تحسّن نسبي» مقارنة بالسنوات السابقة. إلا أن أيًا منهم لم يصف هذا الحضور بأنه متوازن أو مؤسسي. بل جرى توصيف مشاركة النساء بأنها ظرفية ومرتبطة بسياقات محددة، وليست جزءًا مدمجًا في البنية اليومية للنقاش السياسي.

وأشار أحد المدراء الإعلاميين إلى:

«هناك نساء أكثر من السابق، نعم. لكن الحضور لم يصبح بعد طبيعيًا أو ثابتًا.»

ويتقاطع هذا التقييم مع نتائج الرصد الكمي، حيث شكّلت النساء ٧,٩٥٪ فقط من إجمالي الضيوف عبر ١٢ حلقة، فيما خلت ٥٠٪ من الحلقات من أي حضور نسائي.

وقدّم المستجوَبون تفسيرين رئيسيين لهذا الواقع.

أولًا، ربط ثلاثة منهم الظهور الإعلامي بدرجة الانخراط المستمر في الملفات العامة. ووفق هذا المنظور، لا يُمنح الحضور التلفزيوني بقرار من القنوات، بل يُبنى تدريجيًا عبر متابعة دؤوبة للملفات السياسية وتعزيز المصداقية العامة. وكما قال أحدهم:

«التلفزيون يعكس من يتابع الملف بجدية. الظهور نتيجة للانخراط.»

ثانيًا، أشار أربعة من المستجوَبين إلى وجود عوامل بنيوية تؤثر في آلية الدعوات وتشكيل الحلقات. فقد لفتوا إلى أن النساء يُستدعين في الغالب لمناقشة ملفات اجتماعية أو ذات طابع حقوقي أو قطاعي، بينما تبقى الملفات السيادية والانتخابية والأمنية والاستراتيجية محصورة إلى حد كبير بأصوات ذكورية. ويتطابق هذا مع نتائج الرصد، التي أظهرت غيابًا شبه كامل للنساء عن النقاشات المتعلقة بقانون الانتخاب، والسلاح والسيادة، والمفاوضات، والقرارات الوطنية ذات الطابع الحاسم.

كما أبرزت المقابلات ديناميات سياسية متكررة تؤثر في اختيار الضيوف. فقد أكد ثلاثة من المستجوَبين أن بعض الشخصيات السياسية تفرض شروطًا تتعلق بتكوين الحلقة كشرط للمشاركة، لا سيما الإصرار على الظهور إلى جانب

شخصيات من المستوى السياسي نفسه نواب، وزراء، أو رؤساء أحزاب بدلًا من مناظرة خبراء أو ممثلين عن المجتمع المدني.

ورغم أن هذه الشروط لا تُطرح بصيغة جندرية، إلا أن آثارها ذات طابع جندري واضح. ففي ظل العدد المحدود للنساء في المناصب النيابية أو الوزارية في لبنان، تؤدي المعايير القائمة على «الصفة السياسية» إلى تضييق قاعدة الضيفات المحتملات بشكل كبير. ويسهم ذلك في إعادة تدوير الأسماء السياسية الذكورية نفسها، وتعزيز هيمنتها الإعلامية، وتقييد الإدماج المنتظم والفعلي للنساء في النقاش السياسي المتلفز.

بصورة عامة، تشير المقابلات إلى أن ضعف تمثيل النساء لا يُفهم كنتيجة لقرار إقصائي منفرد، بل كنتحصيلة لتقاطع عادات تحريرية، وتسلسلات هرمية سياسية، وآليات تصفية قائمة على الصفة، تعيد إنتاج لوحات حوارية يهيمن عليها الرجال وهو نمط تؤكده بوضوح البيانات الكمية للرصد.

٢. دور القنوات التلفزيونية في تشكيل الرأي العام حول مشاركة النساء

أجمع المستجوَبون الستة على أن القنوات التلفزيونية تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل تصوّر الرأي العام حول مشاركة النساء في الحياة السياسية. ففي السياق اللبناني، حيث لا تزال وسائل الإعلام المرئية تشكّل المنصة الأساسية لإنتاج الحضور السياسي، لا يقتصر دور التلفزيون على نقل المواقف السياسية، بل يساهم في رسم الحدود الرمزية لمن يُنظر إليه كفاعل سياسي شرعي.

وأشار أحد المستجوَبين إلى:

«التلفزيون لا يستضيف السياسيين فحسب، بل يحدد من يبدو كسياسي.»

وأكد المشاركون أن الحضور المنتظم على الشاشة يسهم في تطبيع صورة النساء كصاحبات رأي سياسي وصانعات قرار ومحللات للشأن العام. في المقابل، يؤدي الغياب المتكرر إلى تكريس صورة السياسة كمجال ذكوري في جوهره. ويتقاطع هذا الطرح مع نتائج الرصد الكمي، التي أظهرت أن النساء شكّلن ٧,٩٥٪ فقط من إجمالي الضيوف، وغبن تمامًا عن نصف الحلقات التي شملها التحليل.

وشدد أربعة من المستجوَبين على أن منح النساء وقتًا منتظمًا على الهواء يساعد تدريجيًا في تعزيز الثقة المجتمعية بخطابهن وأدائهن السياسي. ووفق هذا المنظور، فإن التكرار يولّد الألفة، والألفة تعزز الشرعية. غير أن المسؤولية عن التغيير لم تُحصر بالمؤسسات الإعلامية وحدها.

إذ رأى ثلاثة من المشاركين أن تعزيز الظهور النسائي يتطلب أيضًا انخراطًا مستمرًا من قبل النساء أنفسهن، سواء عبر تطوير أدائهن الإعلامي أو من خلال تموضع استراتيجي واضح في الفضاءين السياسي والإعلامي. وكما عبّر أحدهم:

«القناة تستطيع أن تفتح الباب، لكن على أحدهم أن يكون مستعدًا للدخول والبقاء.»

بناءً عليه، عُرضت العلاقة بين الإعلام والسياسيات كعلاقة تكاملية لا أحادية الاتجاه. فبينما تمتلك القنوات القدرة على توسيع مساحة التمثيل وإعادة تشكيل الصورة العامة عبر خياراتها التحريرية، إلا أن هذا الدور لا يمكنه بمفرده تعويض ضعف التموقع السياسي أو غياب الشبكات المنظمة أو الانخراط غير المنتظم في الشأن العام.

بصورة عامة، تُظهر المقابلات أن التلفزيون يعمل بوصفه حارس بوابة ومُضخّمًا في آنٍ معًا: فهو قادر إما على إعادة إنتاج التراتبية الجندرية القائمة، أو المساهمة في تفكيكها غير أن أثره يكون أكثر فاعلية حين يترافق مع حراك سياسي ومهني موازٍ من جانب النساء أنفسهن.

٣. المعايير التحريرية لاختيار الضيوف في البرامج الحوارية السياسية

أفاد خمسة من أصل ستة من المستجوَبين بأن الكفاءة تُعد رسميًا المعيار الأساسي لاختيار الضيوف في البرامج الحوارية السياسية، بغض النظر عن النوع الاجتماعي. وقد جرى تعريف الكفاءة من حيث القدرة التحليلية، وضوح الحجة، التخصص المعرفي، والجاهزية لخوض نقاش جوهري يسهم في جودة الحلقة من حيث المضمون والتفاعل.

غير أن أربعة من المستجوَبين أقرّوا بأن مفهوم «نجاح الحلقة» لا يُقاس بالقيمة المعرفية فقط، بل يتأثر أيضًا بعوامل أخرى مثل الجدل السياسي، سرعة الإيقاع، الحضور الأدائي، ونسب المشاهدة. وفي هذا السياق، تصبح الطلاقة الإعلامية والخبرة السابقة على الشاشة عوامل حاسمة في عملية الاختيار.

وأوضح أحد المشاركين:

«في التلفزيون لديك فرصة واحدة فقط. إذا لم تنجح، فلن تتم دعوتك مجددًا.»

ويعكس هذا التصور للظهور التلفزيوني باعتباره عالي المخاطر ثقافة تحريرية تتسم بالحذر. إذ يميل المنتجون إلى الاعتماد على شخصيات مألوفة سبق أن أثبتت قدرتها على الأداء تحت الضغط وإنتاج تفاعل ديناميكي. وفي الممارسة العملية، يؤدي ذلك إلى إعادة تدوير الأسماء ذاتها بشكل متكرر.

ويتقاطع هذا النمط مع نتائج الرصد، التي أظهرت تكرار ظهور عدد من الشخصيات السياسية الذكورية عبر حلقات وقنوات مختلفة. ونظرًا لهيمنة الرجال تاريخيًا على المناصب السياسية وتراكم خبرتهم الإعلامية، يُنظر إليهم بوصفهم خيارات «آمنة» من الناحية التحريرية.

ورغم أن المستجوَبين لم يصنّفوا هذا الواقع بوصفه إقصاءً متعمدًا، إلا أن آثاره ذات طابع بنيوي غير متكافئ. فالقادمون الجدد ومن بينهم العديد من الخبيرات المؤهلات يواجهون عوائق أعلى للدخول بسبب محدودية خبرتهن الإعلامية السابقة. وهكذا، حتى مع التأكيد على حيادية المعايير، يبقى الوصول إلى الشاشة محكومًا بشبكات سياسية وإعلامية ودورات سمعة ورأس مال رمزي تمنح أفضلية غير متكافئة للرجال.

وبذلك، تعمل الكفاءة ضمن نظام متعدد الطبقات، حيث يولّد الظهور السابق دعوات لاحقة، في دورة تعيد إنتاج التفاوت. وتسهم هذه الآلية في استمرار ضعف تمثيل النساء، ليس بالضرورة نتيجة تحيز صريح، بل من خلال ممارسات إدارة المخاطر التحريرية التي تفضّل الأسماء الذكورية الراسخة.

٤. التوازن الجندري بين الخطاب التحريري والممارسة الفعلية

أقرّ أربعة من أصل ستة من المستجوَبين بأن التوازن الجندري لا يُعامل كهدف تحريري مستقل داخل معظم المحطات التلفزيونية، بل يُترك لما يُوصف بأنه «نتيجة طبيعية» لآليات الاختيار القائمة. وأشار المشاركون إلى أن القنوات تتجنب اعتماد سياسات داخلية واضحة أو نسب رقمية لضمان حضور النساء، بدعوى تفادي الوقوع في تمثيل شكلي أو مفروض على حساب جودة المحتوى.

وأشار أحدهم إلى:

«نحن لا نعمل وفق حصص. نختار بناءً على الصلة والكفاءة.»

في المقابل، اعتبر مستجوَبان أن ترك مسألة التوازن الجندري للـ«طبيعة» داخل نظام إعلامي وسياسي مهيمن عليه

من قبل الرجال يؤدي عمليًا إلى إعادة إنتاج الاختلال القائم. فالحياد في سياق غير متكافئ يولّد نتائج غير متكافئة.

ويتطابق هذا التقييم مع نتائج الرصد، التي أظهرت أن ٥٠٪ من الحلقات خلت تمامًا من النساء، وأن نسبة مشاركتهن الإجمالية لم تتجاوز ٨٪. ما يشير إلى أن غياب هدف تحريري واضح للإدماج لا يؤدي تلقائيًا إلى توازن فعلي.

وأوضحت المقابلات أن مشاركة النساء غالبًا ما تكون مرتبطة بسياق محدد أو صفة رسمية أو ملف معين، بدلًا من أن تكون جزءًا من التزام مؤسسي دائم بتوسيع قاعدة الأصوات المشاركة.

وبالتالي، يبقى الاعتراف بخبرة النساء خاضعًا لشروط تحريرية مسبقة، حيث تُطرح مشاركتهن كإضافة ظرفية إلى الحلقة، لا كعنصر أساسي في هندسة النقاش السياسي. ويحدّ هذا الواقع من تحويل التوازن الجندري إلى ممارسة منتظمة ومستدامة.

٥. التحديات العملية في تحديد ودعوة الخبيرات والسياسيات

أشار خمسة من أصل ستة من المستجوَبين إلى وجود قيود عملية متكررة تؤثر على إدماج الخبيرات والسياسيات في البرامج الحوارية.

ولفت ثلاثة منهم إلى أن السياسيين الرجال يميلون إلى التموقع بشكل أكثر فاعلية في الفضاء الإعلامي؛ فهم يتابعون البرامج، ويتواصلون مباشرة مع المنتجين، ويُبدون استعدادهم الدائم للظهور. في المقابل، وُصفت النساء بأنهن أقل ميلًا للمبادرة بالتواصل أو الترويج الذاتي عبر المنصات التلفزيونية.

وأوضح أحد المشاركين:

«الرجال يتصلون ويتابعون. يحرصون على أن يكونوا حاضرين.»

إلى جانب المبادرة الفردية، أشار أربعة من المستجوَبين إلى دور الشبكات المهنية غير الرسمية. إذ يطوّر العديد من السياسيين الرجال علاقات طويلة الأمد مع الصحافيين والمحررين ومقدمي البرامج، ما يترجم إلى دعوات متكررة. أما النساء، فهن أقل اندماجًا في هذه الدوائر، ما يحدّ من استمرارية حضورهن على الشاشة.

كما أُشير إلى طبيعة الإنتاج التلفزيوني السريعة، خاصة في حالات الأخبار العاجلة أو الملفات التقنية المعقدة. ففي هذه الحالات، يميل المنتجون إلى الاعتماد على أسماء معروفة وجاهزة، غالبًا من الرجال، بدلًا من استثمار وقت

إضافي للبحث عن خبيرات جديدات.

وأشار مستجوَبان أيضًا إلى أن بعض الخبيرات يرفضن الظهور الإعلامي، إما لأسباب مهنية أو لتجنب الدخول في نقاشات سياسية تصادمية، ما يضيّق أكثر دائرة الأسماء المتاحة.

ورغم توصيف هذه العوامل على أنها تقنية أو لوجستية، إلا أن أثرها التراكمي بنيوي. فهي تسهم في استمرار الفجوة بين توافر خبرات نسائية مؤهلة وبين تمثيلها المحدود على الشاشة وهي فجوة تعكسها بوضوح نتائج الرصد الكمي.

٦. العوامل البنيوية واللوجستية المقيّدة لحضور النساء

أشار خمسة من أصل ستة من المستجوَبين إلى أن الهياكل السياسية المهيمن عليها من قبل الرجال تُعد من أبرز العوامل التي تحدّ من حضور النساء في البرامج الحوارية السياسية. إذ لا تزال الأحزاب السياسية تضع الرجال في موقع الناطقين الأساسيين، لا سيما في الملفات السيادية والاستراتيجية، بينما تُسند إلى النساء أدوار ثانوية أو رمزية.

وأشار أحدهم إلى:

«عندما يكون الملف سياديًا أو أمنيًا، ترسل الأحزاب ممثلها الأقوى سياسيًا وغالبًا ما يكون رجلًا.»

كما لفت المستجوَبون إلى تأثير الاصطفافات السياسية للقنوات، التي تحدد بدورها من يُعتبر مناسبًا للظهور على المنصة. ورغم أن هذا يؤثر على الجنسين، إلا أن أثره يكون أشد على النساء بسبب محدودية حضورهن أصلًا في المناصب الرسمية، ما يضيّق أكثر قاعدة الخيفات المحتملات.

وأقر أربعة من المشاركين بأن إدارة المخاطر التحريرية تدفع المنتجين إلى الاعتماد على شخصيات معروفة لضمان جودة الحلقة واستمرارية التفاعل. ويعيد هذا إنتاج دورات الظهور الإعلامي، وهو ما أكدته نتائج الرصد التي أظهرت تكرار الأسماء الذكورية نفسها عبر حلقات متعددة.

أما على المستوى اللوجستي، فقد أُشير إلى توقيت البث المسائي الذي يتقاطع مع مسؤوليات أسرية واجتماعية لا تزال تتحملها النساء بدرجة أكبر. كما أن العمل الإعلامي يتطلب جاهزية مستمرة ومرونة عالية، وهي شروط موزعة

بشكل غير متكافئ في السياق الاجتماعي اللبناني.

وبذلك، تتراكم هذه العوامل البنيوية والعملية لتنتج إقصاءً تراكميًا، حيث لا يعود ضعف تمثيل النساء إلى حاجز واحد، بل إلى تفاعل منظومة سياسية وإعلامية واجتماعية مترابطة.

٧. تلقي الجمهور لمشاركة الخبيرات والسياسيات وإعادة إنتاج الفجوة

انقسمت آراء المستجوَبين حول مسألة تفاعل الجمهور مع مشاركة النساء.

فقد رأى ثلاثة منهم أن التفاعل يعتمد أساسًا على الأداء الشخصي الكاريزما، وضوح الحجة، والقدرة الإقناعية وليس على النوع الاجتماعي.

في المقابل، شدد ثلاثة آخرون على أن استقبال الجمهور لا يمكن فصله عن سياق تقديم الضيفة داخل الحلقة. فأسلوب إدارة النقاش، وتوزيع الوقت، وترتيب المداخلات، كلها تؤثر في بناء صورة السلطة على الشاشة.

وأشار أحدهم إلى:

«إذا كانت المرأة تُقاطَع باستمرار، يقرأ الجمهور ذلك كضعف.»

ويتقاطع هذا مع نتائج الرصد التي وثّقت حالات مقاطعة وعدم تكافؤ في توزيع الوقت. كما أشار بعض المستجوَبين إلى استمرار تأثير التصورات التقليدية التي ترى السياسة مجالًا ذكوريًا.

وبالتالي، لا يُنظر إلى رد فعل الجمهور كعامل مستقل، بل كنتيجة لآليات العرض الإعلامي والسياق الاجتماعي السائد.

٨. شروط المشاركة المؤثرة ونماذج الحضور الناجح للنساء

أجمع أربعة من المستجوَبين على أن المشاركة المؤثرة للنساء تتحقق عندما تقوم على أساس الكفاءة الفعلية لا التمثيل الرمزي.

وأوضح أحدهم:

«عندما تُستضاف المرأة لأنها صاحبة الملف، لا لملء مقعد، يكون الأثر مختلفًا.»

كما أُشير إلى أهمية التحضير الجيد والثقة بالنفس واستمرارية الظهور الإعلامي في ترسيخ الصورة التحليلية للنساء، تمامًا كما حصل مع الضيوف الرجال عبر سنوات من الحضور المتكرر.

وتبرز أهمية بيئة إعلامية داعمة تمنح مساحة حقيقية للنقاش، بدلًا من حصر المشاركة في موقع دفاعي داخل لوحات يهيمن عليها الرجال.

كما ذُكر دور منظمات المجتمع المدني في توفير التدريب وقواعد بيانات الخبيرات وتعزيز الجاهزية الإعلامية.

٩. دور القنوات التلفزيونية في تعزيز تمثيل أكثر شمولًا للخبيرات

أجمع المستجوَبون الستة على أن القنوات التلفزيونية تمتلك القدرة البنيوية على توسيع قاعدة تمثيل النساء، عبر قراراتها التحريرية.

وأشار أربعة منهم إلى أهمية اعتماد مقاربة استباقية، تشمل بناء قواعد بيانات للخبيرات، وضمان تكرار الاستضافة، وتقديم النساء كمرجعيات تحليلية بصورة منتظمة.

في المقابل، حذر مستجوَبان من الاكتفاء بإجراءات شكلية، مؤكدين أن الإدماج المستدام يتطلب إعادة نظر أوسع في فلسفة البرامج التحريرية، بحيث يصبح التنوع الجندري قيمة مهنية مدمجة لا إضافة ظرفية.

وبذلك، تؤدي القنوات دور «مهندس» الحضور السياسي، لا مجرد حارس بوابة. وتُظهر بيانات الرصد أن ترك التوازن الجندري للآليات غير الرسمية يؤدي إلى استمرار الغياب، ما يستدعي تبني معايير تحريرية أكثر انتظامًا وشمولًا.

١٠. إمكان اعتماد سياسات داخلية لتعزيز التوازن الجندري

أجمع خمسة من أصل ستة من المستجوَبين على أن اعتماد سياسات داخلية لتعزيز التوازن الجندري داخل القنوات التلفزيونية أمر ممكن ومؤسسيًا قابل للتطبيق. غير أن أربعة منهم أبدوا تحفظات تجاه فرض حصص رقمية صارمة، خشية الوقوع في تمثيل شكلي أو الإيحاء بأن جودة المحتوى قد تتأثر.

وأشار أحدهم إلى:

«إذا فُرض التوازن بطريقة ميكانيكية، قد يصبح رمزيًا لا جوهريًا.»

وبدلًا من الحصص، فضّل معظم المشاركين مقاربات مستدامة، مثل توسيع قواعد بيانات الخبراء، وبناء علاقات طويلة الأمد مع الخبيرات، ووضع آليات اختيار تضمن عدالة في توزيع الوقت وإدارة أكثر توازنًا للنقاش.

وأكد ثلاثة مستجوَبين أن أي سياسة داخلية لن تكون فعّالة ما لم تترافق مع ثقافة مؤسسية حقيقية تقدّر التنوع. وقال أحدهم:

«السياسة المكتوبة لا تغيّر شيئًا إذا لم تتغير الممارسة اليومية.»

وتُظهر بيانات الرصد، خاصة تكرار الحلقات الخالية من النساء بنسبة ٥٠٪، أن غياب آليات منظمة يساهم في استمرار الاختلال.

١١. دور منظمات المجتمع المدني في ردم فجوة الوصول إلى الإعلام

أجمع المستجوَبون الستة على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تضييق الفجوة بين توفر خبرات نسائية وبين حضورها الفعلي في الإعلام.

وأشار أربعة منهم إلى أن فرق الإعداد تعمل غالبًا تحت ضغط الوقت، ولا تمتلك قواعد بيانات جاهزة للخبيرات. واعتُبرت منظمات المجتمع المدني وسيطًا قادرًا على توفير قوائم منظمة ومحدثة.

وأوضح أحدهم:

«المنتجون يعملون تحت ضغط. إذا سهّلت الوصول، يصبح الإدماج أسهل.»

وشملت التوصيات إنشاء قواعد بيانات ديناميكية مصنّفة حسب التخصص، إضافة إلى إقامة قنوات تواصل مباشرة ومنتظمة مع القنوات.

كما شدد ثلاثة مشاركين على أهمية التدريب الإعلامي، خصوصًا في صياغة الرسائل وإدارة الوقت والتعامل مع النقاشات التصادمية.

غير أن اثنين حذرا من المبادرات المجزأة أو قصيرة الأمد، مؤكدين ضرورة التنسيق بين المنظمات لضمان استدامة التأثير البنيوي.

١٢. مسؤولية الأحزاب والحركات السياسية في تعزيز ظهور النساء

أجمع خمسة من المستجوَبين على أن الأحزاب السياسية تتحمل مسؤولية أساسية في تعزيز حضور النساء إعلاميًا. إذ يعكس غياب النساء على الشاشة ضعف تمثيلهن في مواقع القرار داخل الأحزاب.

وأشار أحدهم إلى:

«التلفزيون يعكس هرمية الحزب. إذا لم تتموضع النساء داخله، فلن يظهرن خارجه.»

ودعا المشاركون الأحزاب إلى الانتقال من الخطاب الداعم للمساواة إلى الممارسة الفعلية، عبر إبراز نساء فاعلات وإسناد أدوار تمثيلية حقيقية لهن في الملفات الأساسية.

وأكد ثلاثة منهم أهمية تكليف النساء بتمثيل الأحزاب خلال اللحظات السياسية الحاسمة، بدلًا من حصر مشاركتهن في قضايا تُصنّف كـ«شؤون نسائية».

وربط دور الأحزاب بدور الإعلام باعتبارهما متكاملين: فالقنوات تدير الدعوات، لكن الأحزاب تحدد من يمثلها.

١٣. ملاحظات ختامية حول شروط التغيير الثقافي والإعلامي

أجمعت المقابلات على أن تعزيز حضور النساء في الإعلام السياسي لا يقتصر على تعديل السياسات التحريرية، بل يتطلب تحوّلًا ثقافيًا أوسع في النظرة إلى دور المرأة في المجال العام.

ورغم الإقرار بتحسن نسبي، أشار خمسة من أصل ستة إلى استمرار تأثير القوالب النمطية الاجتماعية في تشكيل أنماط التمثيل واستقبال الجمهور.

وحدد المشاركون مسارين متوازيين للإصلاح:

١. إصلاح داخل المؤسسات الإعلامية عبر آليات إدماج منتظمة ومتوازنة.

٢. توسيع حضور النساء في مواقع القرار السياسي والمؤسسي لتطبيع دورهن كصانعات قرار.

وتخلص المقابلات إلى أن كسر نمط الإقصاء يتطلب مقاربة شاملة تجمع الإعلام والأحزاب والمجتمع المدني والنساء أنفسهن.

فمن دون هذا التنسيق، سيبقى حضور النساء استثناءً لا قاعدة وهو ما تؤكده بيانات الرصد التي أظهرت أن نسبة مشاركتهن لم تتجاوز ٨٪ من إجمالي الضيوف.

الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن إقصاء النساء من مشهد الرؤية السياسية في لبنان لم يتراجع مع تطور المنصات الإعلامية، بل تكيّف مع أشكال جديدة. وكما أظهر رصد البرامج الحوارية التلفزيونية، والفعاليات الوطنية، والتعيينات المؤسسية، لا تزال النساء غائبات إلى حد كبير عن الساحات التي تُبنى فيها السلطة السياسية والخبرة والشرعية علنًا. وعندما تظهر النساء، غالبًا ما يكون حضورهن استثنائيًا أو مجتزأً أو محصورًا في أدوار محددة سلفًا لا تعكس اتساع كفاءاتهن أو مستوى انخراطهن الفعلي في الحياة العامة.

تُظهر النتائج أن هذا الإقصاء ليس نتيجة قرارات تحريرية معزولة، بل هو نتاج منظومة مترابطة من الممارسات الإعلامية، والتسلسلات الهرمية السياسية، والأعراف الاجتماعية. فعلى المستوى الكمي، تعاني النساء من ضعف تمثيل واضح أو غياب كامل عن النقاشات السياسية الحاسمة. وعلى المستوى النوعي، تتشكل مشاركتهن من خلال تفاوت في توزيع وقت الكلام، والمقاطعة، والتموضع الهامشي داخل بنية النقاش، واستمرار تأطير الملفات السيادية والاستراتيجية بوصفها مجالات ذكورية. وتتكرر هذه الأنماط عبر الأحزاب السياسية، والتعيينات العامة، والهيئات المهنية، بما يعزز دورة ذاتية الاستدامة يبقى فيها الظهور والسلطة متعاضدين لصالح الرجال، ومقيدين للنساء.

كما تُظهر الدراسة أن اختلال التوازن الجندري ليس أمرًا حتميًا في نتائجه. فقد بيّنت بعض الحلقات التي استُضيفت فيها نساء بصفتهن خبيرات أو صاحبات قرار، ومُنحن مساحة متكافئة، أن التمثيل المتوازن يعزز عمق النقاش ومصداقيته وتعدديته. غير أن هذه النماذج تظل متفرقة وتعتمد على مبادرات فردية، بدل أن تكون جزءًا من سياسة مؤسسية راسخة.

يتطلب سد هذه الفجوة الانتقال من الإدماج الرمزي إلى التزامات بنيوية قابلة للتطبيق. فعلى المؤسسات الإعلامية، ولا سيما القنوات الوطنية، أن تعي دورها ليس فقط كمنصات عرض، بل كسلطات عامة تساهم في تشكيل التمثيل الديمقراطي. ويشمل ذلك اعتماد إجراءات داخلية واضحة لمنع اللوحات الحوارية الخالية من النساء، ووضع إرشادات تحريرية حساسة للنوع الاجتماعي، وتنويع قواعد بيانات الخبراء، وترسيخ ممارسات عادلة في توزيع وقت الكلام. لم يعد من المقبول التعامل مع النقاشات الوطنية التي يهيمن عليها الرجال باعتبارها أمرًا محايدًا أو طبيعيًا.

ومن المهم التأكيد أن هذه المسؤولية لا يمكن تفويضها إلى مبادرات مؤقتة ممولة من جهات مانحة تقودها منظمات

المجتمع المدني. فبينما تلعب هذه المنظمات دورًا أساسيًا في المناصرة والتدريب وبناء الجسور، فإن التغيير المستدام يتطلب ملكية فعلية من قبل المؤسسات الإعلامية الوطنية والهيئات التنظيمية. ويُعد تعزيز الإعلام العام وإدماج معايير المساواة الجندرية ضمن ولايته مسارًا بنيويًا طويل الأمد نحو رؤية سياسية أكثر شمولًا.

كما يتعين على الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة أن تتحمل مسؤوليتها من خلال إقرار تمثيل النساء رسميًا كناطقات وممثلات في الملفات السياسية الأساسية، بدل حصر أدوارهن في المجالات الهامشية. فبدون تفويض مؤسسي ودعم هيكلي، سيبقى حضور النساء الإعلامي مشروطًا وقابلًا للتراجع.

في المحصلة، لا يتعلق حضور النساء على الشاشة بمسألة إعلامية فحسب، بل هو ضرورة ديمقراطية. فهندسة النقاش المتلفز تحدد من يُنظر إليه بوصفه شرعيًا وكفؤًا وصاحب سلطة في الحياة العامة. وعندما يُقصى النساء بشكل منهجي، تضيق الديمقراطية نفسها. إن ضمان حضور النساء الكامل والمستدام في هذه المساحات يتطلب عملًا منسقًا ومؤسسيًا عبر الإعلام والسياسة والحوكمة، حتى لا تبقى النساء «خارج الصورة»، بل يُعترف بهن فاعلات مركزيات في صياغة حاضر لبنان ومستقبله.

madanyat.org
+961 70 067 831
@madanyatlb
@madanyatlb8140
info@madanyat.org